

انصار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

العدالة الانتقالية في التجارب العربية وما يستفاد منها في الحالة السورية



مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين. أعلن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري. يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

إعداد:

أ. نورس العبد الله

وحدة التوافق والهوية المشتركة

23 شوال 1446 هـ الموافق لـ 21 نيسان/أبريل 2025 م

 WWW.SYDIALOGUE.ORG

ملخص:

شهدت دول عربية عديدة محاولات لتطبيق العدالة الانتقالية في سياق التحوُّل الحاصل بها كما حصل في تجارب دولية أخرى، وقد كانت أولى هذه التجارب في المملكة المغربية بقيادة النظام الملكي منذ عام 1999، أي قبل ثورات الربيع العربي، في حين كانت تونس أولى التجارب العربية. بعدها كذلك شهدت ليبيا واليمن محاولات لإطلاق مسارات العدالة.

تسعى هذه الورقة وعبر التحليل النقدي والمنهج الاستقرائي والمقارن إلى تحليل سياق هذه التجارب والوقوف على كيفية تطبيق آليات العدالة الانتقالية ومنجزاتها من جهة، والفجوات والإخفاقات من جهة أخرى، بهدف الوصول إلى أبرز الدروس المستفادة وإسقاطها على حالتنا السورية في سياق التحضير لإطلاق مسار للعدالة الانتقالية.

وقد توصلت هذه الورقة إلى مجموعة من الخلاصات لعلَّ أبرزها يتمثل من حيث الأصل بتعثُر تطبيق المساءلة في التجارب العربية، ووجود تأثير قوي ممتد لبني الأنظمة السابقة بما يُعيق المضي قدماً في تطبيق منظومة العدالة الانتقالية.

في حين انعكست الظروف الخاصة في كل دولة على محاولات التطبيق؛ ففي المملكة المغربية أنتجت معادلة التعويض والإصلاح الهادئ مقابل طي ملف المساءلة، أما في تونس وعلى الرغم من قوة التشريع وإنشاء المؤسسات المعنية فإن الانقسام السياسي والتراجع عن العزل السياسي والتطهير المؤسساتي في لحظات حاسمة أفرغ المسار من نتائج جوهرية وعملية كان يمكن أن تُحقّق قطيعة من الماضي، أما في ليبيا، فقد أدت الظروف العامة إلى اضطراب تشريعي، وحتى عند استقراره فإن الفوضى الأمنية والعسكرية أفشلت محاولات تطبيقه وأدى الانقسام لاستمرار الانتهاكات بشكل أكبر، في حين أن اليمن ورغم التضحية بمسار المساءلة مقابل التوافق السياسي ومع وجود قوى صلبة للنظام السابق أو الحوثي كقوة خارج نطاق الدولة حصل انقلاب على المسار والدخول في مأساة كبرى.

تقدم التجارب العربية رغم اضطراباتها دوراً مهماً في السياق السوري من أهمها التفكير في قوة المؤسسات بالتوازي مع جودة النصوص وأهمية الوعي بأن الانقسامات الحادة حول مقاربات العدالة المناسبة قد تسمح بوجود عملية انقلابية.

مقدمة:

على الرغم من أن مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقاته الأساسية وُلدت من رحم تجارب شرق ووسط أوروبا وتجارب دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية؛ إلا أن مناطق أخرى في العالم كآسيا والمنطقة العربية شهدت بدورها تجارب عديدة مهمة، بغض النظر عن مدى نجاحها أو تعثرها في تحقيق أهداف العدالة الانتقالية وغاياتها على المستويين النظري والتطبيقي في تجارب أخرى.

بدأت التجارب العربية في المغرب العربي من خلال قيام النظام السياسي الملكي في المملكة المغربية بقيادة العملية دون وجود تحول سياسي ثوري سلمي أو عسكري أو حتى تفاوضي منذ عام 1999م مع وصول الملك محمد السادس، وهي تجربة غير مألوفة عادة، لتأتي التجارب اللاحقة جميعها بعد انطلاق موجات الربيع العربي التي اندلعت في تونس كانون الأول عام 2010، وانتقلت موجات التغيير تبعاً إلى ليبيا ومصر واليمن وإلى سوريا؛ حيث تميزت مسارات العدالة الانتقالية في المنظومة العربية بخصائص مختلفة عن مثيلاتها؛ ولعل ذلك يعود إلى طبيعة الصراع بين قوى التغيير وقوى الاستبداد، وإلى قوة حضور الثورات المضادة التي نجحت في إجهاد وعرقلة المسارات الانتقالية ككل.

بناءً على ما سبق؛ وفي إطار سلسلة العدالة الانتقالية في سوريا التي أطلقها مركز الحوار السوري، واستكمالاً للورقة الأولى التي جاءت بعنوان: "التقرير التمهيدي: العدالة الانتقالية وأهمية إنضاج المقاربة السورية"¹، والورقة الثانية التي ركزت على المحاكم الجنائية الخاصة والخيار الأنسب لسوريا²، والثالثة التي ركزت على دراسة التجارب الدولية المختلفة³؛ تأتي هذه الورقة لتركز على دراسة التجارب العربية بهدف استقراء الدروس المستفادة منها، لاسيما وأنها جاءت في سياقات أقرب ما تكون للحالة السورية، مع تفرّد الحالة السورية بأكثر الأنظمة إجراماً ودموية، وعلى إثر ثورات الربيع العربي التي تُعد موجة رابعة كبرى للتغيير السياسي في العالم.

تركز هذه الورقة على أربعة جوانب رئيسة، وهي:

- محاولة فهم أثر السياق السياسي والاجتماعي عموماً في الممارسات التطبيقية في العدالة الانتقالية ونتائجها.
- تحليل نتائج المسارات والآليات المتبعة في تحقيق أهداف العدالة الانتقالية وغاياتها.
- تحديد أسباب تعثر تطبيق العدالة الانتقالية في التجارب التي شهدت اشتعال صراعات جديدة.

¹ استعرضنا من خلالها أبرز الخلاصات المفاهيمية للعدالة الانتقالية وناقشنا أهمية إنتاج مقاربة سورية خاصة وكيفية الانطلاق بتأسيس المسار.

للاطلاع على الورقة يُنظر: د. أحمد قري ونورس العبد الله، التقرير التمهيدي: العدالة الانتقالية وأهمية إنضاج المقاربة السورية، مركز الحوار السوري، 2024/12/26.

² استعرضنا من خلالها دور المحاكم الجنائية الخاصة في قمع الجرائم الخطيرة ومنع الإفلات من العقاب والبحث في الوسيلة الأنسب لنظر الجرائم التي ارتكبتها نظام الأسد البائد بحق السوريين.

للاطلاع على التقرير يُنظر: محمد حربلية، المحاكم الجنائية الخاصة بملحقة الجرائم الدولية: في الإجابة حول الخيار الأنسب لسوريا، مركز الحوار السوري، 2024/5/17.

³ نورس العبد الله، التطبيقات العملية للعدالة الانتقالية: الدروس المستفادة من التجارب الدولية، مركز الحوار السوري، 2025/2/11.

- استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة من هذه التطبيقات العملية العربية المختلفة، والاستفادة منها في التحضير للعدالة الانتقالية في الحالة السورية.

تهدف الورقة إلى رصد التجارب التطبيقية العربية بعد رصد التجارب الدولية؛ بما يسمح بزيادة الوعي العام من جهة، والانطلاق في الحالة السورية بأكبر قدر ممكن من الوعي بالفجوات والتحديات والمآلات الناتجة عن المسارات المطبقة من جهة أخرى.

اعتمدت هذه الورقة على منهجية البحث المكتبي؛ الذي يعتمد على البيانات الثانوية، وبالاستناد إلى أساليب التحليل النقدي من حيث مراجعة الأدبيات وتقديم خلاصات تحليلية مُبسَّطة⁴، كما اعتمدت على المنهج الاستقرائي بغية الوصول إلى نتائج كلية من التجارب الخاصة والاستفادة منها في الحالة السورية، مع استخدام المنهج المقارن كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

تنقسم هذه الورقة خمس فقرات رئيسية؛ نناقش في الأولى التجربة المغربية باعتبارها أولى التجارب العربية، وفي الثانية التجربة التونسية وهي أولى التجارب العربية بعد ثورات الربيع العربي، في حين نركّز في الفقرتين الثالثة والرابعة على التجارب في ليبيا واليمن، ليتم التركيز في الفقرة الخامسة الأخيرة على ما يكمن الاستفادة منه عبر استقراء التجارب المختلفة في الحالة السورية.

⁴ يُعرف البحث المكتبي باسم **البحث الثانوي** أو **البحث التكميلي**، ويتضمن: جمع المعلومات والبيانات من المصادر الموجودة، مثل: الكتب والمجلات والمقالات ومواقع الويب والتقارير وغيرها من المواد المنشورة. يقوم المستخدمون بتحليل المعلومات وتلخيصها من المعلومات المتاحة بالفعل:

[What Is Desk Research? Meaning, Methodology, Examples, Meltwater, April 2024.](#)

أولاً: التجربة المغربية؛ جدلية العدالة في ظل استمرار السلطة:

انتهج الحكم الملكي في المغرب بقيادة الملك محمد الخامس بعد الاستقلال عن فرنسا نهجاً قمعياً على أساس من التحكم والسيطرة ومواجهة الحركات المطالبة في المغرب، واستمر النهج الملكي مع الملك الحسن الثاني في ستينيات القرن العشرين لتبدأ معه فترة زمنية طويلة من الانتهاكات بحق المناوئين للحكم الملكي من مختلف التيارات، وهي الفترة التي عُرفت لاحقاً تحت مسمى "سنوات الرصاص"، ومن أبرز محطاتها كانت المحاولات الانقلابية الفاشلة (انقلاب الصخيرات) عام 1971، والانقلاب بقيادة الجنرال الشهير (أوفقيز) وهو وزير الدفاع والداخلية 1972م، والانتفاضات الشعبية كـ "انتفاضة الخبز" في الثمانينيات وموجات الاحتجاج في التسعينيات⁵.

جاء دائماً رد السلطة عنيفاً ودموياً، وتم خلال ذلك إخفاء كثير من الأشخاص قسراً، وارتكاب عمليات الإعدام خارج إطار القضاء، وممارسة شتى أشكال التعذيب في معتقلات سرية كسجن "تازمامارت"⁶. وبعد عقود طويلة من إنكار السلطة للانتهاكات -فضلاً عن ممارستها- بدأت مبادرات إيجابية تهدف لتحسين صورة المغرب وإحداث انفراج سياسي، وذلك لأسباب عديدة، من أبرزها: الموجات الاحتجاجية، وهيكلية المجتمع المدني، وقضية الصحراء⁷، ونشاط القوى المعارضة، فضلاً عن نهاية نظام القطبية الثنائية دولياً مع سقوط الاتحاد السوفيتي⁸، وتوسيع هامش الحريات والمشاركة السياسية، وإطلاق مبادرات العفو المتكررة، وأشهرها العفو الشامل في عام 1994 وتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عام 1990م⁹، وتنظيم انتخابات 1997 التي تمخضت عن تشكيل حكومة "التناوب التوافقي" التي عكست الرغبة بالتغيير والإصلاح¹⁰.

جاء التغيير الأكبر مع تولي الملك محمد السادس للعرش نهاية عام 1999، وإطلاق السلطة في المغرب لعملية تسوية للماضي في عام 1999م بشكل مدروس من السلطة ومخطط بشكل يظهر انفتاحاً لا يمس نظام الحكم.

5 عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2013: ص46 وما بعدها.

⁶ للتوسع يُنظر: إدريس ولد القابلة، تزامارت أكل البشر، موسوعة تزامامارت، الموقع الرسمي، شوهدي في: 2024/2/5، وأحمد المرزوقي، تزامارت الزنزانة رقم 10، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2012.

⁷ تُصنّف قضية الصحراء الغربية على أنها من أقدم النزاعات الأفريقية التي خلفها الاستعمار، وما زالت تستنزف الموارد والمستعصية على الحلول التوافقية، حيث تمثل حالة صراع مستمر بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية مع وجود أبعاد إقليمية ودولية.

للتوسع يُنظر: قضية الصحراء الغربية، موسوعة الجزيرة، 2015/11/2، شوهدي في: 2025/4/14.

⁸ عبد الواحد بلقصرى، الأحداث السياسية الكبرى للمغرب المستقل، هسبريس، 2023/8/11، شوهدي في: 2025/4/10.

⁹ جاء في الظهير الملكي المؤسس للمجلس ما يلي: "لمواجهة هذا القصور بمختلف أنواعه وأشكاله وتحقيق احترام حقوق الإنسان إلى أبعد مدى ارتأينا أن نحدث جهازاً مختصاً بحماية هذه الحقوق أطلقنا عليه اسم "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان".

يُنظر: تنظيم ومهام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المملكة المغربية، الموقع الرسمي، شوهدي في: 2025/2/5.

¹⁰ د. جمال المحافظ، السياسة في المغرب بين التحول والاستمرارية، القدس العربي، 2022/2/23، شوهدي في: 2025/4/10.

يمكن تتبع الخطوات الرئيسية للعدالة الانتقالية في المغرب من خلال المراحل الآتية:

- المرحلة الأولى من مساعي تسوية الماضي: جاءت مع اقتراح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في عام 1998م بتشكيل هيئة رسمية تتولى عمليات التعويض لضحايا الاختفاء والاعتقال التعسفي في المغرب، وبالفعل صدر الأمر الملكي بإنشائها عام 1999م¹¹، وانطلقت أعمال "هيئة التحكيم المستقلة" التي اختصت بجانب محدد، وهو: التعويض الفردي لضحايا التوقيف التعسفي والاختفاء القسري وعائلاتهم بقرارات مبرمة وفق آلية عمل غير علنية¹².

استمرت الهيئة بأعمالها في تلقي الطلبات وإجراء التحقيقات حتى عام 2003¹³، ثم قامت ختاماً برفع تقريرها النهائي للملك¹⁴، بعد أن بلغ مجموع التعويضات التي دفعها قرابة مئة مليون دولار للقضايا المقبولة ممولة من خزانة الدولة؛ إلا أن أعمال الهيئة تعرضت لموجات واسعة من الانتقادات، من أبرزها: اختصاصها المحدود، وعدم تحقيقها مع أي من المسؤولين أفراداً أو مؤسسات، ورفض التعويض عن ضحايا القتل في التظاهرات، وغياب المعايير والمنهجية الواضحة، وعدم كشفها عن مصير المختفين قسراً أو الذين أُعدموا سراً، أو رد الممتلكات المصادرة، ورفضها لكثير من الطلبات كونها خارج المدة¹⁵؛ مما أدى عملياً لتصاعد الضغط، خاصة من القوى الحقوقية والمدنية، والمطالبة بتشكيل هيئة شاملة وأكثر جدية لتسوية الماضي، وهو ما تم فعلياً في المرحلة الثانية¹⁶.

- المرحلة الثانية: جاءت أكثر جدية من سابقتها، وبدأت بإنشاء هيئة جديدة تحت مسمى "هيئة الإنصاف والمصالحة" بمقتضى قرار ملكي بتاريخ 7 كانون الثاني 2004، استناداً لتوصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأعلن الملك في خطابه بوضوح أن الهيئة بمثابة لجنة للحقيقة والإنصاف والمصالحة¹⁷.

¹¹ الأمر الملكي السامي لإحداث هيئة تحكيمية لتحديد التعويضات عن الضرر الذي لحق بالمختفين، مجلس حقوق الإنسان، وثائق مرجعية، شوهدي في: 2025/2/6.

¹² تُنظر المواد 1 و26 من النظام الداخلي لهيئة التحكيم المستقلة للتعويض المترتب عن الضررين المادي والمعنوي لضحايا وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء والاعتقال تعسفي.

¹³ للتوسع في أنظمة وأعمال الهيئة يُنظر: هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، اللجنة الأولى في مسار العدالة الانتقالية في المغرب، منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط، 2010.

¹⁴ يُنظر: التقرير الختامي لهيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2003/7/13، شوهدي في: 2025/2/6.

¹⁵ فيرلا أوبغنهافن، مارك فيرمان، العدالة الانتقالية في المغرب: تقرير عن تقدم العمل، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2005/11/1: ص 21 وما بعدها.

¹⁶ من أشهر هذه المؤسسات: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي تأسست عام 1979م، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي تأسست عام 1989م.

¹⁷ من الجدير الإشارة إلى أن بعض الباحثين لا ينظرون إلى هذه الهيئة كهيئة حقيقية باعتبارها لم تكشف عن الجناة أو تسعى لمنع الإفلات من العقاب، وهو جزء من نظرة تقييمية ناقشها في الفقرات القادمة؛ إلا أن هذه الآراء تقابل بدورها بآراء أخرى تشير إلى عدم وجود نمط واحد لهيئات الحقيقة، وأن اختصاصاتها وصلحياتها مختلفة عادة.

يُنظر: تقديم هيئة الإنصاف والمصالحة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2024/1/26، شوهدي في: 2025/6/2، وتجربة هيئة الحقيقة المغربية: خطوة أخرى نحو الحقيقة والعدالة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2025/11/9، شوهدي في: 2025/4/8.

اختصت الهيئة في التقييم والبحث في حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي ابتداءً من عام 1956م، والنظر في مسؤوليات مؤسسات الدولة عن الانتهاكات، دون أن تمتلك صلاحية تحديد المسؤولية الفردية، أو أن يُبنى على ذلك أية مسارات قضائية، وهو ما يُعد استمراراً لمقاربة السلطة في تسوية الماضي فحسب. في مقابل ذلك كانت الهيئة هي الأولى في العالم التي تستطيع أن تقدّم تعويضات مالية مباشرة، وقد أنهت الهيئة أعمالها في عام 2005م بعد أن نظرت في 20 ألف ملف، وقدمت تعويضات لقرابة 10 آلاف شخص، وقررت تقديم تسويات إدارية وتدابير دعم إضافية لـ 1895 حالة، لكنها لم تستطع كشف مصير سوى 742 حالة اختفاء من أصل 808 حالة¹⁸، كما قدمت توصيات واسعة للإصلاح المؤسساتي والقانوني وحفظ الذاكرة¹⁹، فضلاً عن التوجه لترسيخ فكرة جبر الضرر الجماعي، وهي فكرة مقتصرة على بعض التجارب كجنوب أفريقيا والبيرو، وبمقتضاها تم تحديد سبع مناطق بقيت خارج "استراتيجيات التنمية" في المملكة، وأدى ذلك لضرر كبير للسكان بسبب إقامة المعتقلات السرية قرب منازلهم، فحُرموا بسبب ذلك من أبسط الخدمات، مثل الطرقات والمراكز الصحية والمدارس، وقد تكفلت خزينة الدولة بالقسم الأكبر من تنفيذ التوصيات مع الحصول على تمويل جزئي من الاتحاد الأوروبي²⁰.

● المرحلة الثالثة: جاءت بعد تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة وبناءً على أعمالها، ومن أبرز توصياتها: إجراءات حفظ الذاكرة الوطنية التي بُنيت أساساً على ما كشفته هيئة الإنصاف، وتنظيمها جلسات سماع علنية للشهود والضحايا حول المعتقلات والتعذيب، لكن هذه الإجراءات ارتبطت أيضاً بحفظ صوت الضحية مع إخفاء هوية الجالدين؛ إذ صدرت كثير من الكتابات والمذكرات والشهادات عن فترة الانتهاكات وأصبحت متداولة على الصعيد العام، كما أُصدر قانون الأرشيف الوطني عام 2007، وأُنشئت مؤسسة الأرشيف المغربي وأدمجت قضايا "سنوات الرصاص" في التعليم الجامعي²¹، والعمل التدريجي على تحويل بعض المعتقلات الشهيرة إلى مراكز للتذكر²².

¹⁸ يُنظر: إدريس ولد القابلة، *هيئة الإنصاف والمصالحة والحقيقة المعوقة*، دنيا الوطن، 2006/1/21، شوهدي في: 2025/4/14.

¹⁹ درست الهيئة 20046 طلباً مقدماً حول الانتهاكات المرتكبة، كان منها 9106 طلبات خارج نطاق اختصاصها الزمني، فيما توزعت الطلبات إضافة إلى طلبات الاختفاء القسري بين كل من طلبات تتعلق الوفاة في المعتقلات، وطلبات التعرض للتعذيب وهي أكثر من 10 آلاف طلب، والإصابة والاعتداء الجنسي، والاعتداء الاضطراري خارج البلاد. وقد قرّرت الهيئة رفض طلبات أخرى بعد دراستها، وذلك لأسباب متنوعة كعدم واقعية الادعاءات، أو التعرض للاعتقال في نطاق الشرعية القانونية بما يتوافق مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، أو عدم الاختصاص الزمني القبلي أو البعدي.

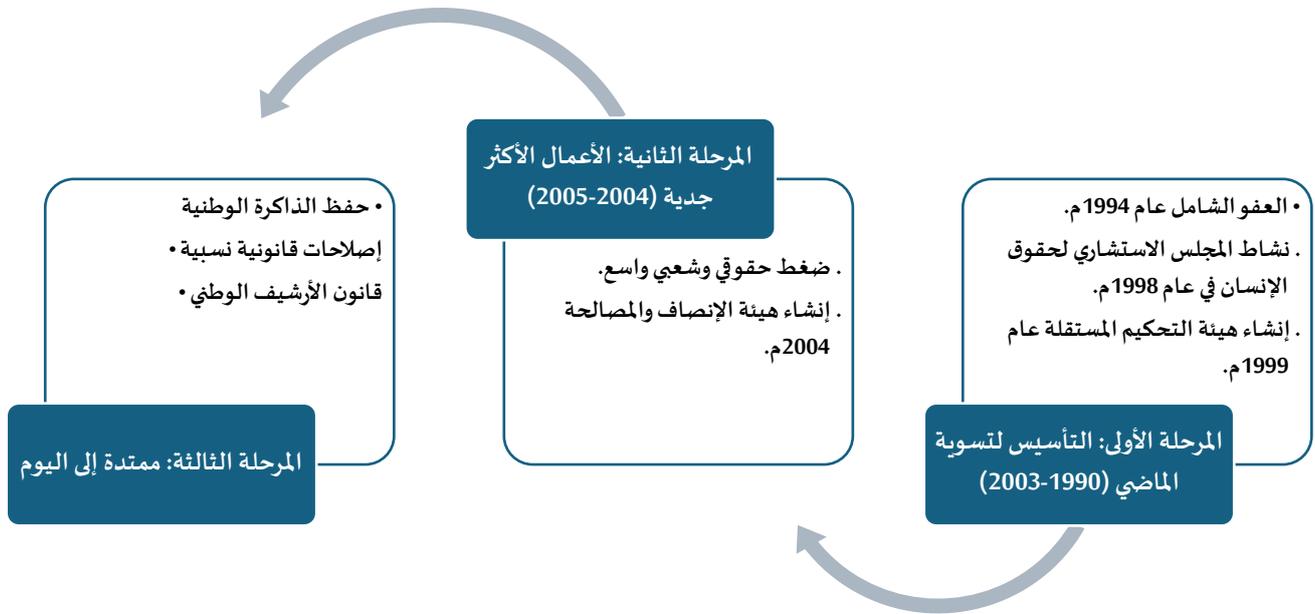
يُنظر: *التقرير الختامي: إنصاف الضحايا وجبر الضرر*، الكتاب الثالث، هيئة الإنصاف والمصالحة، المملكة المغربية: ص 64 وما بعدها، وزهير عطوف، *تجربة العدالة الانتقالية في المغرب بين الإنصاف والمصالحة*، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أكتوبر 2017: ص 13 وما بعدها.

²⁰ *سابقة عربية في "جبر الضرر الجماعي" لضحايا القمع*، SWI swissinfo.ch، 2006/8/28، شوهدي في: 2025/4/10.

²¹ يُنظر: عبد العزيز الطاهري، *تدبير الذاكرة في سياق العدالة الانتقالية دراسة مقارنة للتجربة المغربية*، مجلة أسطور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد السابع، العدد 13، كانون الثاني 2021، شوهدي في: 2025/2/6.

²² *حفظ الذاكرة*، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي، شوهدي في: 2025/2/6.

كذلك جاءت سلسلة من الإجراءات الإصلاحية "النسبية" التي تعزز من مساحة الحريات في المغرب²³، وُبنيت على كثير من توصيات هيئة الانصاف والمصالحة²⁴، كتطوير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتوسيع اختصاصاته من أجل التصدي للانتهاكات الجسيمة، وإنشاء ديوان المظالم كمؤسسة وطنية مستقلة. كذلك إنشاء مجلس أعلى للمغاربة القاطنين في الخارج، وفصل وزير العدل عن المجلس الأعلى للقضاء، ومراجعة تنظيم واختصاصات وزارة العدل بشكل يحول دون أي تدخل أو تأثير للجهاز الإداري في مجرى العدالة وسير المحاكمات، إضافة الى توضيح سلطات البرلمان وتقويته في البحث وتقصي الحقائق فيما يخص احترام حقوق الإنسان، وتوسيع صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية على حساب بعض اختصاصات الملك .. إلخ²⁵، وصولاً إلى دستور عام 2011 الذي جاء إبان الحراك الشعبي الذي جاء في سياق اندلاع ثورات الربيع العربي، وطور الضمانات الخاصة بالحقوق والحريات بصورة محدودة امتداداً لأعمال هيئة الإنصاف وتوصياتها²⁶.



رسم توضيحي 1 يوضح الخطوات التي اتخذت في تونس قبل صدور قانون العدالة الانتقالية

بتقييم عام للتجربة المغربية يمكن الوقوف على وجبتي نظر رئيسيتين تعكسان انقسام الآراء حول تقييم ما حصل في المغرب بين من رفض اعتبار ما حصل تجربة عدالة انتقالية، ومن رآها تطبيقاً للعدالة الانتقالية في السياق والخصوصية المغربية رغم الفجوات الموجودة، وذلك على النحو الآتي:

²³ عبد الواحد بلقصري، الممارسة المغربية للعدالة الانتقالية، المركز الديمقراطي العربي، 2024/8/21، شوهدي في: 2024/2/6.

²⁴ من الجدير ذكره أن قضايا الإصلاح القانوني والمؤسسي يحتاج لإفراد مساحة خاصة، وهو ما سيتم التركيز عليه في إطار سلسلة العدالة الانتقالية في الفترة القادمة، ولذلك نكتفي بالإشارة إلى أبرز القضايا كأمثلة رئيسة دون الولوج في التفاصيل.

²⁵ د. السعدية الدبس، ما بعد هيئة الإنصاف والمصالحة، فضاء المعرفة القانونية، 2025/2/11، شوهدي في: 2025/4/10.

²⁶ المغرب: نموذجاً للعدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن تظل هناك تساؤلات، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2016/2/12، شوهدي في: 2024/2/6.

● الرأي الأول: رأى أن ما حصل بشكل عام لا يرقى إلى تجربة عدالة انتقالية، وأن الخطوات التي حصلت كانت مجرد مناورة ذكية من السلطة من أجل طي الماضي وليس معالجته بشكل صحيح، وقد استدلوا على ذلك بما تم من عملية تحجيم منطلق العدالة الانتقالية إلى منطلق التعويض المالي فقط، وأن مجمل المسار أسهم في ترسيخ حالة الإفلات من العقاب التي سمحت ببقاء المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة في وظائفهم العليا حتى دون اعتذار أو الحصول على عفو عن جرائمهم²⁷. إضافة إلى انتقادات عديدة تشير إلى عدم وجود جلسات علنية بين الضحايا والجلّادين، أو استرداد للأموال المنهوبة، أو حتى التغيير الجوهرى في آليات الحكم التي أنتجت الاستبداد والانتهاكات.

● الرأي الثاني: رأى أنّ التجربة المغربية تمثل مساراً خاصاً للعدالة الانتقالية يتناسب وسياق المغرب الذي جاء بقيادة السلطة التي امتلكت الجرأة على المضي بمسار العدالة، وإن كانت تعويضية؛ بغض النظر عن الظروف الدولية والخارجية، واختارت أن تقوم بفتح ملفات الماضي بدلاً من الاستمرار في سياسة النكران كما تفعل الأنظمة الشمولية عادة، وتحملت بوضوح المسؤولية الأخلاقية عن الانتهاكات، وسعت لمصالحة المجتمع المغربي للتطلع إلى المستقبل، وأن العملية في المغرب وإن ابتعدت عن خيار المقاضاة إلى خيار التصالح التاريخي والسياسي فإنها لم تقتصر على جبر الضرر؛ وإنما طالعت حفظ الذاكرة الوطنية وإصلاحات عديدة، وأن هيئة الإنصاف والمصالحة تجسد هيئة حقيقية سعت إلى كشف مصير المختفين قسراً، وإلى التعمق في أنماط الانتهاكات وتقديم التوصيات لضمانات عدم التكرار²⁸، وقد تم بالفعل دسترة معظم توصياتها في دستور عام 2011، وأنها قدّمت نموذجاً فريداً في تقديم التعويضات الفردية والعمل على جبر الضرر الجماعي على مستوى المناطق المهمشة²⁹. كما استمرت آثار عملها حتى اليوم؛ إذ أثمرت الجهود المبذولة من قبل مختلف المؤسسات المغربية عن كشف مصير 801 متوفى من ضحايا الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي أو الأشخاص المتوفين خلال أحداث اجتماعية مختلفة منذ دستور عام 2011، وبذلك لم تتبقّ إلا 6 حالات من أصل 66 حالة تركتها الهيئة³⁰.

عموماً يمكن القول: إنّ ما حصل في السياق المغربي كان تطبيقاً واقعياً "بدرجة ما" للمعطيات الوطنية والتحول التدريجي الهادئ والمسيطر عليه، وأن ما حصل قد بُني بشكل عام على توافقات عامة بين القصر الملكي والنخب السياسية

²⁷ يُنظر على سبيل المثال: نبيل زكاوي، انحراف مسار ما بعد العدالة الانتقالية وهشاشة الانتقال الديمقراطي في المغرب، سياسات عربية، المجلد 8، العدد 47، تشرين الثاني 2020، شوهد في: 2024/2/6.

²⁸ يُنظر على سبيل المثال: قاسم الحادك، حصيلة تجربة العدالة الانتقالية في المغرب: تقييم ومساءلة نقدية، دورية كان التاريخية: المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية، المجلد 16، العدد 59، آذار 2023، ص 226.

²⁹ يُنظر: سناء العاجي الحنفي، عشرون سنة من العدالة الانتقالية في المغرب، مونت كارلو، 2024/12/9، شوهد في: 2024/4/8.

³⁰ تقرير رسمي: تعويضات ضحايا "سنوات الرصاص" تناهز ملياري درهم، هسبريس، 2019/7/19، شوهد في: 2025/4/10.

والحقوقية في البلاد، وهذا بحد ذاته مقدّر في سياق استمرار نظام الحكم ذاته وعدم وجود عملية تحول جذرية. ورغم فرض الملك خطوطه الحمراء، لاسيما من حيث عدم السماح بوجود أي نهج للمساءلة بشقّي أشكالها، وأن ذلك سمح باستمرار الإفلات من العقاب ووجود فجوات كبيرة تظهر بين الحين والآخر عبر ممارسات قمعية في المغرب حتى اليوم، وكل ماسبق وإن كان يبتعد عن المقاربات النظرية للعدالة الانتقالية؛ إلا أنه ليس ببعيد تماماً عن حالات أخرى شهيرة لم يتم فيها تطبيق العقاب، إما بسبب قوانين حصانة، وإما بسبب فشل الملاحقات عملياً، وإما عبر عملية متوافق عليها خلال التسويات كما حصل في بولندا وتشيلي وجنوب أفريقيا³¹؛ لذا فإنه رغم كل الانتقادات لا يمكن تجاهل ما حققته العملية من نجاحات "نسبية" تم البناء عليها لاحقاً عبر إصلاحات، وإن كان ذلك لا يرقى إلى التحول المنشود في المغرب، ولم ترقّ العملية بطبيعة الحال للمطالب والآمال الشعبية. ولعلّ هذا الجدل واختلاف زوايا التقييم لما حصل في المغرب ونتائجه سيبقى مستمراً، ولا أدل على ذلك من المؤتمر الدولي الذي استضافته المغرب في احتفالها بالذكرى السنوية العشرين لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة في العام الماضي، وفيه طُرحت وجهات نظر مختلفة حقوقية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وقد تعددت في تقييم النموذج المغربي للعدالة الانتقالية بين من أقرّ بنجاح التجربة المغربية ومن اعتبرها لم تنجز تفكيك جميع مظالم الماضي³².

ثانياً: التجربة التونسية: الانقسامات الحادة أقوى من المسارات:

بعد استقلال تونس عن فرنسا في 20 آذار من عام 1956م أصبح بورقيبة حاكماً دكتاتورياً لتونس، وأسّس نظاماً علمانياً "شرساً" فيها، وكأى ديكتاتور آخر في السلطة عسكر وزارة الداخلية ونقل ضباط الجيش إليها لتكون أداة للسيطرة المطلقة، وكرّس الدستور لسيطرة الرئيس وحزبه على الدولة والمجتمع، فشهدت تونس في هذه المرحلة انتشاراً للفساد والمحسوبيات، وقمعاً للمعارضين والحريات³³. كما حصل في قمعه للتظاهرات العمالية في كانون الثاني 1978م، وهو ما خلّف مجزرة رهيبة قُتل فيها مئات المتظاهرين، وجرح الآلاف على أيدي الأمن ومليشيات الحزب الدستوري الحاكم، وهو ما عُرف لاحقاً بأحداث "الخميس الأسود"³⁴.

استمر حكم "بورقيبة" حتى عام 1987 حين أطاح به انقلاب وزير داخلته ورئيس حكومته زين العابدين بن علي بذريعة ضعف قواه العقلية، وهو الذي تحوّل سريعاً بعد بعض الإصلاحات الشكلية إلى دكتاتور جديد عدّل الدستور باستمرار

³¹ للتوسع تُنظر فقرة "العدالة الانتقالية في التجارب التي غلّبت منطق المُسامحة على المُساءلة" في: نورس العبد الله، التطبيقات العملية للعدالة الانتقالية: الدروس المستفادة من التجارب الدولية، مركز الحوار السوري، 2025/2/11.

³² المصطفى بوجعوب، هل انتهت العدالة الانتقالية بالمغرب؟ مدار، 2024/12/8، شوهد في: 2025/10/4.

³³ د. ثامر سعداوي، التعديلات الدستورية آلية ترسيخ الاستبداد السياسي في تونس من 1959 إلى 1987، دورية كان التاريخية، العدد 59، مارس 2023.

³⁴ الخميس الأسود بتونس... مأساة تأبى النسيان، الجزيرة، 2017/2/6، شوهد في: 2025/3/2.

لتمديد ولايته، وأصبحت تونس تخضع لسيطرة مطلقة في شتى المجالات لأسرة الرئيس وزوجته وأسرته، وانتشر الفساد بشكل أوسع من ذي قبل³⁵.

جاء التغيير بشكل مفاجئ في نهاية عام 2010 م عندما أقدم الشاب طارق البوعزيزي على إحراق نفسه احتجاجاً على صفة شرطية له ومصادرة عربة الخضار التي يملكها³⁶، لتنتقل موجة شعبية عارمة نجحت أخيراً في دفع بن علي للتنحي والهرب من تونس في يوم 14 كانون الثاني عام 2011م؛ لتنتقل بذلك في تونس مرحلة انتقالية تم خلالها السعي لتطبيق العدالة الانتقالية، ومعالجة الإرث الطويل من الاستبداد وآثاره.

ومع سيولة النصوص والهياكل يمكن إجمال السمات العامة للعدالة الانتقالية في تونس بالسمات الآتية:

1- مسارات العدالة المبعثرة:

جاءت في المرحلة الأولى التي تلت هروب "بن علي"، واتصفت باتخاذ خطوات متعددة تسهم في العدالة الانتقالية، من دون أن يكون هنالك استراتيجية واضحة ناظمة لها، حيث كان من أبرز الخطوات التي اتُخذت في هذه المرحلة:

- إطلاق سراح سجناء سياسيين، وحلّ الحزب الحاكم، وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي عام 2011³⁷.
- رفع دعاوى قضائية ضد بعض المسؤولين والقناصة في النظام السابق: من خلال تحرك مجموعة من المحامين تحت مسمى "مجموعة الـ 25"، بالتزامن مع دعاوى تتعلق بالفساد المالي، والشروع بمحاكمة غيابية للرئيس المخلوع وزوجته بجرائم اختلاس أموال الدولة³⁸.
- تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال المرسوم رقم 220 لعام 2011م، بمهمة رئيسة تتمثل بالكشف عن مواطن الفساد في القطاع العام والقطاع الخاص، وتلقي الشكاوى.
- تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في شهر شباط من عام 2011م، التي قدّمت مقترحات القوانين بهدف إصلاح المنظومة القانونية في تونس³⁹.

³⁵ مكي هرموش، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 8، العدد 15، جانفي 2017.

³⁶ الثورة التونسية: محطات رئيسية، بي بي سي عربية، 2022/1/14، شوهدي في: 2025/3/3.

³⁷ يوسف أزروال وليلى لعجال، الإطار التشريعي للعدالة الانتقالية في تونس ما بعد الثورة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 2، 2016/7/1، شوهدي في: 2025/3/3، وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي في تونس، 2011/10/23، التقرير النهائي، شوهدي في: 2025/3/3.

³⁸ يُنظر على سبيل المثال: سعاد خوجة، العدالة الانتقالية دراسة نظرية تطبيقية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، عام 2016-2017: ص 97 وما بعدها، وتونس - الأحكام الصادرة في قضية بن علي تشويها بعض العيوب، هيومن رايتس ووتش، 5 تموز 2012، شوهدي في: 2025/3/3.

³⁹ يُنظر: مرسوم اطارى عدد 120 لسنة 2011 مؤرخ في 14 نوفمبر 2011 يتعلق بمكافحة الفساد، شوهدي في: 2025/3/3.

- إنشاء وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، لتتولى مهمة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في بناء مقاربة للعدالة الانتقالية⁴⁰.
- تشكيل اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول الانتهاكات والتجاوزات أثناء الثورة، بمقتضى المرسوم عدد 8 لسنة 2011 المؤرخ في 18 شباط 2011⁴¹.
- تشكيل اللجنة الوطنية لاستعادة الأصول المهربة إلى الخارج، التي استمر عملها أربع سنوات وواجهت صعوبات وتحديات في استعادة الأموال المنهوبة⁴².



رسم توضيحي 2 يوضح الخطوات التي اتخذت في تونس قبل صدور قانون العدالة الانتقالية

⁴⁰ من أبرز مهام الوزارة التي حددها الفصل الخامس من أمر إنشائها: تنظيم استشارات بخصوص الإطار القانوني للعدالة الانتقالية وسبل تفعيلها، وذلك بالتنسيق مع الأطراف الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني، واقتراح النصوص القانونية في المجال، واقتراح التدابير العاجلة لفائدة عائلات الشهداء وجرحى الثورة بالتنسيق مع الوزارات المختصة.

يُنظر: أمر عدد 22 لسنة 2012 مؤرخ في 19 جانفي 2012 يتعلق بإحداث وضبط مشمولات وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، شوهدي: 2025/3/3.
⁴¹ مرسوم عدد 8 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر

2010 إلى حين زوال موجهها، شوهدي: 2025/3/3.

⁴² زيد الزيايدي، 14 سنة من المحاولات... لماذا عجزت تونس عن استرجاع أموالها المنهوبة؟ الحرة، 2024/11/20، شوهدي: 2025/3/3.

على الرغم من كثافة الإجراءات السابقة إلا أنها كانت عملية مبعثرة، بمعنى أنها لا ترتبط بمقاربة شاملة للعدالة الانتقالية وحسم توجهاتها في كيفية التعاطي مع الماضي، كما حصل في تجارب أخرى كجنوب أفريقيا أو رواندا أو حتى المغرب؛ مما أضعف الإنجازات المحققة⁴³، وأدى إلى شعور متزايد بالغضب من قبل الضحايا، ولم يسمح بتطبيق فعلي شامل لمنظومة العدالة الانتقالية؛ وكل ذلك جاء وسط انقسامات حادة في تونس بين القوى السياسية والنخب المجتمعية والقوى المدنية التي توسعت أدوارها بشكل غير مسبق.

2- إصدار القانون الشامل للعدالة الانتقالية، وإنشاء هيئة الحقيقة والكرامة:

صدر قانون العدالة الانتقالية في تونس بعد حوارات ومناقشات بين وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك بعد إطلاق حوار وطني لمعرفة تطلعات الضحايا والمواطنين وآرائهم والاستجابة لها في نصوص مشروع القانون، تحت رقم (53) في 24/12/2013 م⁴⁴، بوصفه أول قانون شامل للعدالة الانتقالية في العالم⁴⁵.

بناءً على القانون تم إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة، التي حازت على اختصاصات واسعة حددتها المواد (39 و40 و42) من القانون رقم 53، كامتلاك سلطة اتخاذ القرارات لتسيير مختلف مهامها وإنجازها، وسلطة استدعاء أي شخص للتحقيق، والنفوذ إلى الوثائق الرسمية، وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات وإحالة ملفاتهم إلى النيابة العامة، ومتابعتها أمام الجهات القضائية.. إلخ. لتبدأ الهيئة نهاية عام 2014 في تلقي الشكاوى من المواطنين، واستمرت في ذلك حتى عام 2016؛ إذ تلقت 62720 شكوى، ونظمت 49546 جلسة استماع سرية، وهو أكبر رقم للشكاوى في تاريخ هيئات الحقيقة في العالم حتى تاريخه، ولتعلن الهيئة في مؤتمر ختامي مخرجاتها لأعمالها للجُمهور على مدار يومي 14 و15 كانون الأول من عام 2018⁴⁶.

⁴³ كاستعادة بعض الأموال المنهوبة والحكم الصادر بحق بن علي، وإصدار تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق المكلفة بكشف التجاوزات والانتهاكات التي سجلت خلال الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى غاية نهاية فترة الانفلات الأمني الذي أعقب انتصار الثورة في 14 جانفي 2011. وتوصلت اللجنة إلى تحديد حالات الوفاة بـ338 شخصاً منهم 86 كانوا بمؤسسات سجنية و14 من قوات الأمن و5 من الجيش الوطني، وتوصلت لكون 60 في المئة من حالات الوفاة كانت نتيجة لطلق ناري، كما كشفت أن عدد الجرحى يبلغ 2147 منهم 62 جريحاً من بين السجناء و14 من قوات الأمن.

يُنظر: محمد الجعدي، أين الحقيقة في تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث الثورة؟، المفكرة القانونية، 15/5/2012، شوهد في: 14/4/2024.

⁴⁴ تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، سلسلة قضايا الإصلاح (36)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017، ص140 وما بعدها، شوهد في: 2025/3/4. وقانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، شوهد في: 2025/3/4.

⁴⁵ يُنظر: تم إنشاء دوائر قضائية متخصصة لتكملة عمل هيئة الحقيقة والكرامة، وبذلك قصد المشرع التعامل مع الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في إطار عملية شاملة. تحدث عملية العدالة الانتقالية أولاً من خلال الكشف عن الحقيقة، ثم من خلال المساءلة، ثم بعد ذلك المصالحة.

⁴⁶ جاء تقرير الهيئة الشامل في أربعة أجزاء كبرى، تناول الجزء الأول منه عبء الهيئة، وتناول الثاني موضوع تفكيك منظومة الفساد، وتطرق الثالث إلى موضوع جبر الضرر ورد الاعتبار، في حين تضمن الجزء الرابع توصيات الهيئة ومقارنتها بخصوص ضمان عدم التكرار.

للتوسع يُنظر: التقرير الختامي الشامل لهيئة الحقيقة والكرامة، هيئة الحقيقة والكرامة، الموقع الرسمي، شوهد في: 2025/3/4.

تحدّثت الهيئة أيضاً عن الصعوبات والعراقيل التي واجهت أعمالها، ومن أبرزها: عرقلة أجهزة الدولة التونسية لأعمالها ومنعها من الوصول للمعلومات والوثائق، وامتناع القضاء العسكري من التعامل مع الهيئة، والضغط الرئاسي على أعضائها وسحب جوازاتهم والتصريحات العدائية ضدهم⁴⁷. فضلاً عن الهجوم المنظم الذي تعرضت له حتى من منظمات مجتمع مدني حقوقية محسوبة على الأحزاب اليسارية التي نظرت للهيئة على أساس موقف أيديولوجي معارض للخط المحافظ، وهو ما استغله أيضاً أنصار النظام السابق الذين شنّوا هجوماً على العملية ككل بوصفها "نهجاً صهيونياً ومتطرفاً"⁴⁸.

3- خطوات متعثرة في العزل السياسي في تونس:

على الرغم من مصادرة أملاك الحزب الدستوري (الحزب الحاكم ما قبل الثورة) ومنع اجتماعاته وأنشطته، وصدور قرار قضائي في 9 آذار 2011 بحله⁴⁹؛ فقد نجح الحزب في إعادة إنتاج نفسه من جديد من خلال ولادة 20 حزباً منبثقاً عنه، ورغم أن المرسوم 35 لعام 2011م المنظم لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي قد نصّ في المادة (15) منه على ضمان العزل السياسي عبر منع ترشح من تحمل مسؤولية في التجمع الدستوري⁵⁰، لكن صفحة العزل السياسي طويت بعد ذلك مع فشل المجلس الوطني في إقرار مشروع قانون التحصين السياسي للثورة، الذي يتضمن منع من تتوافر به الشروط السابقة من الترشح لمدة سبع سنوات؛ مما فتح الباب بالكامل للمشاركة السياسية للآلاف ممن كانوا يتقلدون مناصب في زمن الرئيس المخلوع بن علي⁵¹.

4- تعثر مسارات المساءلة وجبر الضرر:

عملت الدوائر القضائية المتخصصة بموجب قانون إرساء العدالة الانتقالية بالنظر في 69 لائحة اتهام شملت 1120 ملفاً، وُجّهت التهم فيها إلى 1426 مدعى عليه، فيما شملت هذه الملفات 1220 ضحية. لكن هذه الجهود شهدت تعثرات

⁴⁷ المرجع السابق، ص 119 و125.

⁴⁸ يُنظر على سبيل المثال: مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المجلد الثاني: التجربة التونسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2022/8/17، شوهد في: 2025/3/23.

⁴⁹ لبانا صالح، القضاء يقرر حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم سابقاً، فرانس 24، 2011/3/9، شوهد في: 2025/3/4.

⁵⁰ وحيون كمال، تموجات مسار العدالة الانتقالية في تونس، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حوليات جامعة الجزائر، العدد 33، الجزء 2، 2019، ص 499 وما بعدها.

⁵¹ كان الفصل رقم 15 في المرسوم عدد 35 لعام 2011 المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي قد نص على: ... ولا يمكن أن يترشح:

– كل من تحفل مسؤولية صلب الحكومة في عهد الرئيس السابق، باستثناء من لم ينتم من أعضائها إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، ومن تحمل مسؤولية في هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي في عهد الرئيس السابق. وتحدّد المسؤوليات المعنية بأمر باقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

– من ناشد الرئيس السابق الترشح لمدة رئاسية جديدة لسنة 2014، وتضبط في ذلك قائمة من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

إلا أن الفشل في إقرار قانون التحصين السياسي عام 2014 فتح الباب أمام الفلول للترشيح للانتخابات التالية .

يُنظر: مصطفى القلعي، لماذا أسقط راشد الغنوشي قانون العزل السياسي في تونس، العرب، 2024/5/6، شوهد في: 2025/3/4، وقائد السبسي يصف قانون العزل السياسي في تونس بالفتنة، القدس العربي، 2014/4/21، شوهد في: 2025/3/4.

كثيرة، منها: عدم تفرُّغ القضاة، وعدم استكمال برامج التدريب لهم، مع ضعف الإمكانيات المادية واللوجستية والبشرية بسبب الشغور في الدوائر المحدثة، وحالة "العصيان" بسبب رفض بعض أعوان وزارة الداخلية تنفيذ القرارات الصادرة عن رؤساء الدوائر، والضعف في أسانيد بعض الملفات المُحالَة من هيئة الحقيقة والكرامة في ظل ضعف أداء جهاز التحقيق داخل الهيئة⁵².

أما على صعيد جبر الضرر فرغم إنشاء صندوق "الكرامة" لجبر ضرر الضحايا في عام 2018، وقيام هيئة الحقيقة بإصدار قرار حول معايير جبر الضرر⁵³، ووضع خطط توزيعه على الضحايا التي تتألف من 18 ألف مقرر جبر ضرر مادي و15 ألف مقرر جبر ضرر معنوي؛ فإن التجاذبات السياسية حوله وتقديم التمويل الحكومي اللازم أبقي العملية دون تنفيذ فعلي⁵⁴، على الرغم من المطالبات المتكررة بإعماله من قبل حركة النهضة⁵⁵.

بناءً على ما سبق يتضح أن مسار العدالة الانتقالية في تونس اتسم بالاضطراب والتعثر والعرقلة، بسبب قوة البنى الاجتماعية "النخبوية" التي تحمل فكر النظام السابق وتأثيرها، واستمرار عناصر النظام السابق في أجهزة الدولة المختلفة، وهم من سعى إلى إحداث ما يمكن اعتباره بـ"الموت البطيء" للمسارات المختلفة. إلى جانب الانقسامات السياسية الحادة في تونس، ومنها: الانقسام السياسي في القوى المؤثرة بين من يريد إغلاق هذا الملف بأقل التكاليف ومن يريد مسار عدالة انتقالية حقيقي، إلى جانب تعاقب الحكومات واختلاف توجهاتها تبعاً للانقسامات السابقة.

ليأتي انقلاب قيس سعيد على التجربة التونسية بمثابة إعلان نهاية مسارات العدالة الانتقالية وإعادة نظام الاستبداد بشكل أكثر شراسة، فعلى سبيل المثال: لم يتضمن دستوره المفروض عام 2022 أي إشارة للعدالة الانتقالية، كما تم إهمال توصيات هيئة الحقيقة والكرامة⁵⁶، فضلاً عن اعتقال رئيسة الهيئة السيدة سهام بن سدرين نفسها في عمل انتقامي من

⁵² كريم المرزوقي، الدوائر المتخصصة للعدالة الانتقالية في تونس: العدالة المدفونة، المفكرة القانونية، 2024/1/30، شوهد في: 2025/3/4.

⁵³ يُنظر: قرار إداري عام عدد 11 لسنة 2018 مؤرخ في 29 ماي 2018 يتعلق بضبط معايير جبر الضرر ورد الاعتبار، هيئة الحقيقة والكرامة، شوهد في: 2025/3/4.

⁵⁴ مريم الناصر، تونس: جبر الضرر نصوص بلا تطبيق، العربي الجديد، 2020/8/10، شوهد في: 2025/3/4.

⁵⁵ حُددت مصادر تمويل الصندوق كالتالي: الأموال المتأتية من تنفيذ القرارات التحكيمية الصادرة عن هيئة التحكيم والمصالحة المُحدثة صلب هيئة الحقيقة والكرامة، بالإضافة إلى مصادر تمويل أخرى، مثل الهبات والتبرعات لدى إحدائه، تُساهم الدولة في تمويل هذا الصندوق بمبلغ قدره 10 مليون دينار. رغم ذلك استمرت المماطلة الحكومية، فعلى سبيل المثال: في عام 2021 أي بعد سنوات طالب عبد الكريم الهاروني رئيس مجلس شورى حركة النهضة رئيس الحكومة بالانطلاق في تفعيل صندوق الكرامة في ذكرى إحياء عيد الجمهورية، فأثار هذا التصريح موجة من الاحتجاج والاستنكار في وقت يتطلب تركيز كل الجهود والتفانيات لتجهيز المستشفيات وتوفير الأكسجين والحصول على تلافيف لمواجهة الوباء.

⁵⁶ يُنظر على سبيل المثال: تونس... غضب شعبي من مطالبة حركة النهضة بتفعيل صندوق الكرامة، سكاى نيوز، 13 يوليو 2021، شوهد في: 2025/3/4.

⁵⁶ بسمة بركات، العدالة الانتقالية في تونس... مسار معطل بعد انقلاب قيس سعيد، 3 يوليو 2023، العربي الجديد، شوهد في: 2025/3/4.

السلطة الجديدة⁵⁷، واعتقال الشخصيات السياسية التي كانت تُعد داعمة للعدالة الانتقالية في السنوات السابقة، وإطلاق برنامج لـ"تطهير الإدارة" بعد السيطرة على السلطتين التشريعية والقضائية⁵⁸.



رسم توضيحي 3 يوضح أبرز محطات مسار العدالة الانتقالية في تونس

⁵⁷ خبراء أمميون يطالبون بالإفراج الفوري عن رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة السابقة في تونس، أخبار الأمم المتحدة، الموقع الرسمي، شوهدي في: 2024/3/4.

⁵⁸ يُنظر على سبيل المثال: أزمة تونس: هل "يسيطر" الرئيس قيس سعيد على كافة المؤسسات بعد حل المجلس الأعلى للقضاء؟ - صحف عربية، بي بي سي عربي، 2022/2/9، شوهدي في: 2025/3/5، وقيس سعيد يدعو «لتطهير المؤسسات التونسية من الصراع الحزبي» والمعارضة تحذره من تكرار أسلوب بن علي في الانتخابات المقبلة، القدس العربي، 2023/8/22، شوهدي في: 2025/3/5.

ثالثاً: التجربة الليبية؛ سيولة تشريعية بلا جدوى عملية:

سيطر معمر عبد السلام "القذافي" مع ضباط آخرين عبر انقلاب عسكري على الحكم في ليبيا عام 1969م، ليبدأ نظام حكم "ثوري" عمل سريعاً على إلغاء الصحف والسيطرة على النقابات واحتواء أنشطة المجتمع؛ حيث انتشرت حملات اعتقال "الرجعيين" والتوقيف دون محاكمة لفترات طويلة، ومع تأمين القطاع الخاص وتضخم القطاع العام بنى نظام القذافي منظومة من الولاءات والمحسوبيات والامتيازات على أساس الولاء، وبذلك تم بناء مملكة للخوف والرعب⁵⁹.

على الرغم من توفر الثروات النفطية في ليبيا، والاستقرار الشكلي لفترة زمنية طويلة⁶⁰ خرج الليبيون في مظاهرات احتجاجية قابلها القذافي بالقمع الوحشي⁶¹، لتدخل البلاد سريعاً في أتون نزاع مسلح، ويتم إسقاط النظام عسكرياً مع تدخل حلف شمال الأطلسي في 20 تشرين الأول عام 2011⁶².

بدأت بعد ذلك مرحلة انتقالية شديدة التعقيد؛ ونظراً لذلك يمكن تتبع منظومة العدالة الانتقالية في التجربة الليبية بالتوازي مع تطور السياق الوطني والدولي، وذلك عبر تتبع النقاط السبع الآتية:

1. السياق العام: شهدت ليبيا في المرحلة التي تلت الإطاحة بنظام القذافي تحديات رئيسة جعلت البلاد على حافة انتكاسة؛ حيث كانت سلطة الدولة ضعيفة وسط حالة من انعدام الأمن وفوضى السلاح، فقد فشلت جهود توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية، واستمرت حالة المليشيات، وهو ما دفع جماعات أخرى لتشكيل مليشيات خاصة بها، لاسيما مع تميز المجتمع الليبي بالحالة القبلية اجتماعياً؛ وبذلك استمر غياب احتكار الدولة لاستخدام القوة، وتزايدت فرص الأطراف الخارجية في دعم تحويل فوضى السلاح لمهدد مستمر لبناء الدولة الليبية⁶³.

⁵⁹ للتوسع يُنظر: مصطفى عمر التير، الدولة والمجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 وبعدها: مقارنة سوسيولوجية، معهد أبحاث المغرب العربي المعاصر، 2024، شوهدي في: 2025/3/6.

⁶⁰ من الجدير ذكره أن ليبيا شهدت عدداً من التوترات خلال هذه المراحل، وقد أدت إلى انتهاكات جسيمة بحق الحركة الإسلامية، كالاتقالات التعسفية والتهجير القسري والإعدامات خارج إطار المحاكمات العادلة، ومن أشهرها مجزرة سجن أبو سليم عام 1996 التي أدت إلى قتل ما يقارب 1200 سجين ميدانياً.

للتوسع يُنظر: ليبيا يجب تحقيق العدالة التي طال انتظارها بالنسبة لضحايا حادثة القتل في سجن "أبو سليم"، منظمة العفو الدولية، شوهدي في: 2025/4/14.

⁶¹ احتلت ليبيا عام 2010 المرتبة 146 من أصل 178 طبقاً لمؤشر الفساد العالمي.

يُنظر: د. ملكية بوضياف، إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدنية (الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي)، مجلة أكاديميا، العدد الخامس، جوان 2016.

⁶² ثورة 17 فبراير.. الهيئة التي أسقطت القذافي بعد أشهر من القتال، الجزيرة، 2024/2/20، شوهدي في: 2025/3/8.

⁶³ يُنظر: د. محمد الشيخ، مسارات العدالة الانتقالية في ليبيا: آليات التشكيل وتحديات التعطيل، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين-ألمانيا، مجلد 5، العدد 30، كانون الأول 2021: ص93 وما بعدها.

2. القانون الناظم للعدالة الانتقالية: جاء أول عمل تشريعي في ليبيا في ظل المجلس الانتقالي الليبي الذي نشأ بعد الثورة الليبية ممثلاً عن الشعب الليبي واستمر حتى عام 2012⁶⁴؛ إذ صدر القانون رقم (17) لعام 2012 "بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية"، الذي تضمن إنشاء "هيئة تقصي الحقائق والمصالحة"⁶⁵. وقد تشكلت الهيئة، وأنشأت فروعاً لها في كل أنحاء ليبيا، وبدأت الهيئة في إجراء التحقيقات وجمع الوثائق والمستندات، وفي طور قيامها بعملها تم إنهاء الهيئة وتشكيل هيئة جديدة مع إلغاء القانون ككل في العام التالي⁶⁶. إلا أنه وفي مرحلة تشكيل "المؤتمر الوطني العام" الذي تولى السلطة التشريعية في ليبيا بتاريخ 7 تموز 2012 أصدر القانون رقم (29) لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية الذي ألغى القانون السابق رقم (7)، وكان أبرز ما جاء به هو: التوسع في شمولية العدالة الانتقالية لتطال أيضاً الانتهاكات التي ارتكبت من قبل الثوار، وإنشاء هيئة برلمانية كهيئة لتقصي الحقائق والمصالحة؛ لكن هذا القانون لم يُطبق عملياً ولم تصدر له لائحة تنفيذية بسبب التطورات الميدانية⁶⁷؛ مما أدى إلى عدم المضي بأعمال هيئة تقصي الحقائق السابقة وإلى تسريح موظفيها وتسليم مقراتها⁶⁸.

3. قضايا العفو: جاء أول إجراء خاص بالعفو في ليبيا في 2 أيار 2012؛ حين أصدر المجلس الانتقالي "قانون رقم (35) لسنة 2012 بشأن العفو عن بعض الجرائم، مع تطبيق العفو بشروط منها: التصالح مع المجني عليه، وإعلان التوبة وتسليم أدوات الجريمة"⁶⁹. على العكس مما سبق وفي مرحلة تشكيل "مجلس النواب الليبي" الذي انتقل من طرابلس إلى مناطق سيطرة خليفة حفتر⁷⁰ صدر قانون العفو العام رقم 6 لعام 2015، وهو عفو عام لكل الليبيين عما ارتكب من جرائم منذ 15 شباط إلى تاريخ صدوره في أيلول 2015، وهو ما لاقى انتقادات هائلة على اعتبار أنه أحد القوانين المفصلة للعفو عن بعض الشخصيات السياسية المنتمئة للنظام السابق، ليصدر البرلمان نفسه في ظل الانقسام الليبي قانوناً جديداً أيضاً للعفو وهو القانون رقم 4 لعام 2024، الذي وسّع النطاق الزمني للعفو إلى ما قبل عام 2011⁷¹.

⁶⁴ يُنظر: المجلس الوطني الانتقالي، المجمع القانوني الليبي، الموقع الرسمي، شوهدي في: 2025/3/6.

⁶⁵ نصت المادة 4 من القانون 17 على مهام الهيئة، التي جاء أبرزها بتقصي الحقائق حول الوقائع المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتوصية بإحالة المسؤولين عن ارتكابها إلى القضاء المختص، والبحث بشأن حالات الاختفاء القسري والكشف عن مصير المختفين، وتقديم مقترحات بتفعيل عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين ودمجهم في المجتمع... إلخ. يُنظر: قانون رقم (17) لسنة 2012 م بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

⁶⁶ جمعة أبو زيد، نقد وتعليق على جهود المصالحة الوطنية ومشروع قانون العدالة الانتقالية في ليبيا، المجمع القانوني الليبي، 2022/8/10، شوهدي في: 2024/3/8.

⁶⁷ يُنظر: محمود حمد، العدالة الانتقالية في ليبيا: تشريعات عدة بلا مردود في الواقع، سياسات عربية: ص 77.

⁶⁸ جمعة أبو زيد، مرجع سابق.

⁶⁹ أحمد علي الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات، مركز الجزيرة للدراسات، 2021/10/6، شوهدي في: 2025/3/6.

⁷⁰ البرلمان الليبي المنحل يعتبر حكم حله "عدم"، الشرق، 2014/10/8، شوهدي في: 2025/3/13.

⁷¹ للتوسع يُنظر: جمعة أبو زيد، أصواء على قانون العفو العام رقم 4 لسنة 2024 مع التعليق، المجمع القانوني الليبي، 2024/3/25، شوهدي في: 2025/3/13.

4. التعويض وجبر الضرر: أصدر المجلس الانتقالي القانون رقم 50 لعام 2012 حول تعويض السجناء السياسيين⁷²، الذي أُصدرت لائحته التنفيذية في أيلول من العام التالي⁷³، كما تم إصدار القانون رقم 1 لعام 2014 بشأن رعاية أسر الشهداء والمفقودين، الذي عرّف الشهيد بشكل رئيس بـ مَنْ قُتل في مواجهة نظام القذافي، أو كان من ضحايا النظام السابق والعمليات العسكرية⁷⁴.
5. حسم الرواية التاريخية: أصدر المجلس الانتقالي القانون رقم 37 لسنة 2012 بشأن تجريم تمجيد الطاغية، الذي حدد عقوبة كل مَنْ يقوم بالثناء على القذافي ونظام حكمه وأفكاره وتمجيدهم؛ لكنّ هذا القانون تم إلغاؤه بموجب قرار صادر عن المحكمة العليا في 14 حزيران 2012، الذي قضى "بعدم دستوريته" بعد دعوى مجموعة من المحامين الليبيين⁷⁵.
6. العزل السياسي والتطهير المؤسسي: تأخر إصدار قانون خاص في تجربة ليبيا إلى عام 2013؛ حين أصدر المؤتمر العام القانون رقم (13) "في شأن العزل السياسي والإداري"، الذي أقصى مَنْ تولى مناصب قيادية في زمن القذافي من تولي أية مناصب سياسية وسيادية لمدة 10 سنوات، وأنشأ بدوره هيئة تُسمى هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة⁷⁶، ومع عدم وضع ضوابط معيارية للقانون والتوسع في تفسيره ليشمل أعداداً كبيرة أدى ذلك إلى تعزيز الانقسام السياسي والاجتماعي في ليبيا⁷⁷، وقد تم تعليق القانون لاحقاً من البرلمان الليبي المنحل "مجلس النواب الليبي" المنعقد في طبرق يوم 2 شباط 2015.
7. جهود المساءلة القضائية في ليبيا: انطلقت كبرى المحاكمات القضائية في ليبيا متأخرة، وتركزت على محاكمة 37 متهماً من رموز النظام السابق، بينهم سيف الإسلام القذافي⁷⁸، وانتهت تلك المحاكمات بإصدار أحكام إعدام بحق 9 متهمين، منهم رئيس مخابرات القذافي ورئيس وزرائه ونجله، الأمر الذي أثار موجة استنكار دولية باعتبار

⁷² يُنظر: قانون رقم (50) لسنة 2012 بشأن تعويض السجناء السياسيين، شوهد في: 2025/3/8.

⁷³ تم النص في المادة رقم 5 على مبلغ التعويض بما لا يزيد كل منها على مبلغ 300.000 ثلاثمائة ألف دينار، وهو مبلغ كبير انتقده بعض الاقتصاديين بكونه يستنزف الخزينة، باعتبار أن 7000 سجين سياسي ليبي سيحصلون على مقابل مادي يصل إلى 8000 دينار عن كل شهر حبس، أي ما يقارب 960 ألف دينار عن كل عشرة أعوام سجن، فيكون الرقم الكلي يقارب 2.5 مليار دينار، أي ما يقارب 2 مليار دولار.

يُنظر: خالد المهبر، تعويضات بالملايين لسجناء ليبيا، الجزيرة، 2013/6/17، وخالد المهبر، خلاف حول تعويضات السجناء السابقين بليبيا، اخبار ليبيا، الجزيرة، 2014/1/26، شوهد في: 2025/3/8.

⁷⁴ للتوسع يُنظر: قانون رقم (1) لسنة 2014 م. بشأن رعاية أسر الشهداء والمفقودين بثورة 17 فبراير، شوهد في: 2025/3/13.

⁷⁵ يُنظر: الحكم بعدم دستورية قانون لبي مقبّد لحرية التعبير، هيومن رايتس وتش، 2012/6/15، شوهد في: 2025/3/8.

⁷⁶ يُضاف إلى هؤلاء كل مَنْ أيد نظام القذافي علناً عبر وسائل الإعلام وغيرها، أو كان له موقف معاد من ثورة 17 فبراير 2011، وقد شمل عملياً قياديين في السلطة الليبية الجديدة، بمن فيهم رئيس الوزراء علي زيدان، ورئيس المؤتمر الوطني محمد المقرئ، ورئيس تحالف القوى الوطنية رئيس الوزراء الأسبق محمود جبريل، باعتبار أنهم تولوا وظائف في عهد النظام السابق مشمولة بالعزل، مع أن بعض هؤلاء لم يعمل ضمن مؤسسات الدولة سوى فترة قصيرة وانضم بعدها للمعارضة.

⁷⁷ يُنظر: قانون العزل السياسي في ليبيا، الجزيرة، 2015/3/10، شوهد في: 2025/3/13.

⁷⁷ يُنظر: محمود حمد، مرجع سابق، ص. 76.

⁷⁸ خالد المهبر، محاكمة رموز نظام القذافي لاختيار للقضاء الليبي، الجزيرة، 2014/3/25، شوهد في: 2025/3/14.

المحاكمات افتقرت لضمانات المحاكمة العادلة⁷⁹، ليتم لاحقاً إطلاق سراح "سيف الإسلام" عملياً من قبل كتيبة مسلحة بموجب عفو برلمان شرق ليبيا في عام 2017⁸⁰، فيما تستمر محاكمات أخرى كمحاكمة رئيس الاستخبارات في طرابلس، وقد تم الإفراج عن بعض المحكومين كرئيس جهاز الاستخبارات الخارجية السابق لأسباب صحية⁸¹.

أما دولياً فمنذ عام 2011 تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1970 بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي أصدرت بعد أشهر أوامر توقيف بحق "القذافي" ونجله "سيف الإسلام"، ورئيس المخابرات الليبي السابق، وقد طعنت السلطة الانتقالية "باختصاص المحكمة في هذه القضايا، وهو ما يُسمى "طعن المقبولية"⁸². لتستمر بعدها تحقيقات الجنائية الدولية وإصدار مذكرات توقيف بحق العديد من الأشخاص في ليبيا، خاصة بعد عام 2020⁸³، وسط نزاع مستمر مع السلطة الليبية التي وصلت حد مطالبة مجلس القضاء الأعلى في ليبيا بعدم تدخل الجنائية الدولية في المسألة عن الانتهاكات في البلاد؛ باعتبار ليبيا مستعدة وقادرة على إجراء المحاكمات الوطنية⁸⁴.

كذلك شهدت ليبيا تشكيل هيئات دولية لتقصي الحقائق، من أبرزها: اللجنة الأممية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في حزيران 2020م، وأناط بها ولاية التحقيق في ادعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وادعاءات تجاوزات القانون الإنساني الدولي المقترفة في ليبيا منذ العام 2016م، وقد واجهت تحديات تمويل وتأخرت في انطلاق أعمالها، مع مجموعة من التحديات العملية كتعاون الشهود⁸⁵. وقد كشفت الهيئة في تقارير عديدة صادرة عنها عن انتهاكات جسيمة في ليبيا، واختتمت اللجنة أعمالها بتقرير نهائي في عام 2023م أكدت فيه أن ثقافة الإفلات من العقاب ما تزال سائدة في ليبيا⁸⁶، وقد طالبت منظمات حقوقية ليبية الأمم المتحدة بإنشاء آلية للمساءلة عن الانتهاكات الموثقة في ليبيا⁸⁷.

⁷⁹ يُنظر على سبيل المثال: ليبيا: المحاكمة غير العادلة للمسؤولين في عهد القذافي تفضي إلى أحكام مزرية بالإعدام، منظمة العفو الدولية، 2015/7/28، ومحاكمة نظام القذافي في ليبيا لم تستوف المعايير الدولية - تقرير للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 2017/2/21، شوه في: 2025/3/14.

⁸⁰ يُنظر: يسار أيوب، جماعة مسلحة تعلن إطلاق سراح سيف الإسلام القذافي بموجب عفو عام صادر عن برلمان شرق ليبيا، فرانس 24، 2017/6/11، شوه في: 2025/3/14.

⁸¹ بعد حكم بالإعدام.. الإفراج عن رئيس استخبارات القذافي، سكاي عربية، 2019/2/17، شوه في: 2025/3/14.

⁸² للتوسع ينظر: ليبيا والمحاكمة الجنائية الدولية، هيومن رايتس ووتش، 13/أيار/2013، شوه في: 2025/3/13.

⁸³ يُنظر على سبيل المثال: الجنائية الدولية تصدر 4 أوامر اعتقال سرية في جرائم ارتكبت في ليبيا، الجزيرة، 2023/5/12، "الجنائية الدولية": جمع 800 دليل على جرائم منغومة بليبيا، الأناضول، 2024/5/14.

⁸⁴ مطالبة القضاء بعدم تدخل "الجنائية" بجرائم الحرب المرتكبة في ليبيا تثير جدلاً، العربي الجديد، 2021/7/18، المحكمة الجنائية الدولية وليبيا.. عدالة منقوصة، أبعاد، 2024/5/15، شوه في: 2025/3/13.

⁸⁵ ينظر: بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا تختتم زيارتها الأولى إلى ليبيا، الأمم المتحدة، 2021/8/27، شوه في: 2025/3/17.

⁸⁶ ليبيا: بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تدعو في تقريرها النهائي لاتخاذ إجراءات عاجلة لإصلاح حالة حقوق الإنسان، 2023/3/27، شوه في: 2025/3/17.

⁸⁷ اشارت المنظمات في بيانها: لم يُحاسب أي قادة أو لبيين أو مقاتلين أجانب على تورطهم في جرائم بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات أو التجاوزات الجسيمة.

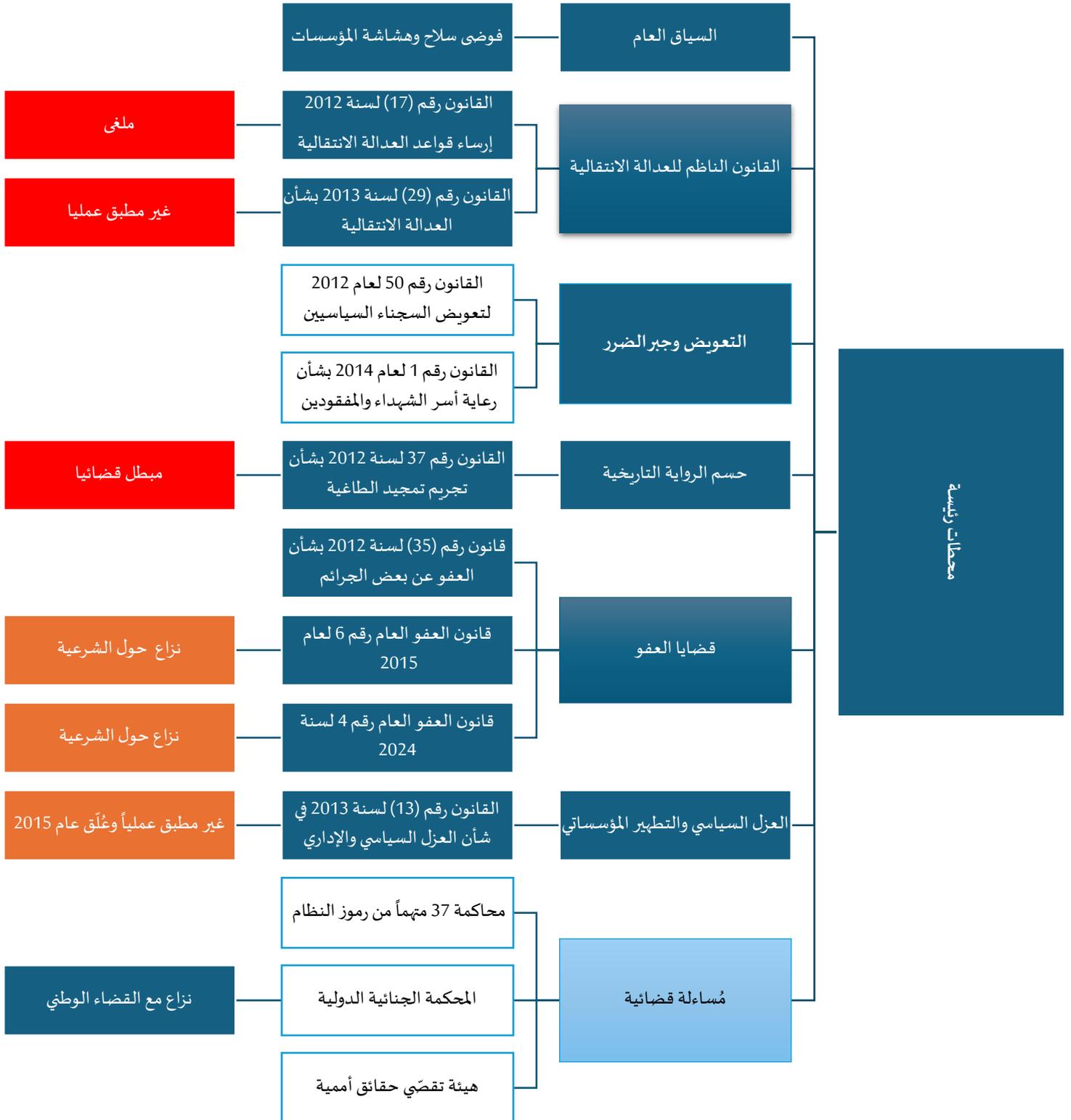
بشكل عام يمكن القول: بعد الانقسام الحادّ في ليبيا مع ظهور الضابط المتقاعد خليفة حفتر في شباط 2014 م وإعلان سيطرة قواته على مواقع عسكرية وحيوية، وتجميد عمل المؤتمر الوطني والحكومة؛ دخلت البلاد في سلسلة من المعارك الشرسة، وشهدت انتهاكات جسيمة متعددة وعمليات نهب منظمة للمال العام⁸⁸، وبذلك تحول الانقسام السياسي خاصة بعد انتخابات عام 2014م_ إلى انقسام مادي وجغرافي، وأصبحت البلاد مقسمة بين سلطتين في كل منهما أجهزة تنفيذية وتشريعية، ووسط استمرار للتدخلات الإقليمية والدولية سياسياً وعسكرياً؛ وهو ما وأد مسار العدالة الانتقالية الوليد في ليبيا، وأنهى المحاولات القائمة عملياً⁸⁹.

كنظرة عامة فإن ضعف مؤسسات الدولة الجديدة في ليبيا، وانتشار السلاح، وانقسام المجتمع بما فيه من تدخلات قبلية، وضعف السلطة القضائية التي تعرّض كثير من قضاتها للخطف على أيدي من حكمتهم من المجرمين، إضافة إلى أزمة توافق وطني وتشردم النخب السياسية، والاختلاف حول المشروع الوطني والبرامج الوطنية وأدوات التنفيذ؛ كل ذلك أسهم في تعدُّر بناء رؤية واضحة للمرحلة الانتقالية بشكل عام وللعدالة الانتقالية بشكل خاص، التي تُرجمت إلى تشريعات تتخللها العديد من الثغرات⁹⁰. وكان لذلك أثرٌ كبيرٌ في تعدُّر المرحلة الانتقالية أصلاً والعدالة الانتقالية بالضرورة، كما أسهمت التدخلات الخارجية والفسل المتتالي للبعثات الأممية_ مع تعدُّد رؤى المبعوثين الأربعة على التوالي إلى البلاد⁹¹_ بدخول ليبيا في دوامة عنف جديدة بدلاً من معالجة الماضي والتطلع للمستقبل.

ينظر: 9 منظمات دولية تطالب الأمم المتحدة بإنشاء آلية للمساءلة عن الانتهاكات الموثقة في ليبيا، بوابة الوسيط، القاهرة، 2023/3/6، شوهد في: 2025/3/17.
⁸⁸ ينتظر: خليفة حفتر.. ضابط ليبي قاتل في مصر وأسر في تشاد وعاش في أمريكا، الجزيرة، 2024/6/1، ماذا حدث منذ 2015؟ التسلسل الزمني للمسار السياسي في ليبيا، الجزيرة، 2020/6/10، شوهد في: 2025/3/13.

⁸⁹ ينظر: د. محمد الشيخ، مسارات العدالة الانتقالية في ليبيا: آليات التشكيل وتحديات التعطيل، مرجع سابق، ص. 84 وما بعدها.
⁹⁰ ضياء شقورة، العدالة الانتقالية والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا، مجلة "الميزان"، عدد تمهيدي رقم (0). عدد متخصص حول الحق في الوصول إلى العدالة في ليبيا، مايو 2022، شوهد في: 2025/3/8.

⁹¹ ينظر: محمود حمد، مرجع سابق، ص. 80.



شكل رقم (4) يوضح أبرز محطات مسار العدالة الانتقالية في ليبيا

رابعاً: التجربة اليمنية؛ الانقلاب على مسارات العدالة التصالحية الوليدة:

شهد اليمن قبل ثورة 2011 تدهوراً حاداً في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وازدادت نسبة البطالة، وانخفض مستوى المعيشة، في مقابل نشوء طبقة طفيلية فاسدة تكوّنت حول نظام الحكم. واتسم نظام "صالح" باعتماده على تركيبة سياسية واجتماعية وقبلية/مناطقية موالية وسيطرة عائلية على الجيش والأمن، من خلال الأبناء والأقارب، مع تعوّل تدريجي للأمن وتزايد للقمع، ليختم كل ذلك بسعي لتوريث السلطة لابنه البكر⁹²، خلال هذه الفترات استمرت الإضرابات نسبياً ومن أبرزها عودة مظاهر الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال، وحصول ستة حروب مع جماعة أنصار الله - الحوثيين (2004-2010م)⁹³.

جاءت مرحلة ثورات الربيع العربي وسط تجاهل "صالح" نداءات الإصلاح، حتى أطلق الشباب اليمني ثورة 11 شباط عام 2011م بخروج مئات الآلاف من اليمنيين إلى الشارع متظاهرين لعدة أشهر ضد نظام "صالح"، الذي واجهها بقمع وحشي أدى إلى مقتل ما يقارب 200 شخص وجرح المئات⁹⁴.

بعد عدة محاولات لتحقيق تسوية سياسية عبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي تركز في جوهرها على نقل السلطة من رئيس الجمهورية إلى نائبه وتشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة المعارضة، وقّع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على المبادرة الخليجية التي شكّلت أساساً للانتقال السياسي في اليمن في 2011/11/23، ليعقب ذلك إقرار مجلس الأمن الدولي بالمبادرة ودعم الجهود الأممية لتحقيق الانتقال السياسي على أساسها⁹⁵.

تركزت العملية الانتقالية في اليمن على تطبيق الاتفاق السياسي بين الأطراف المؤثرة بموجب المبادرة الخليجية، التي كانت أولى مراحل تنفيذها تشكيل حكومة الوفاق الوطني في مطلع عام 2012م، أعقبها انتخابات توافقية فاز بها الرئيس عبد ربه منصور هادي⁹⁶.

⁹² ناصر يحيى، عشرة أخطاء أسقطت حكم صالح، الجزيرة، 2013/2/25، شوهدي في: 2025/3/21.

⁹³ أسسها بدرالدين الحوثي منذ ستينيات القرن العشرين، والذي قام منذ التسعينيات ببناء شبكة اجتماعية قوية وشاملة لإحياء الحركة الزيدية شملت الزواج مع عائلات القبائل والسادة، وإنشاء معسكرات "شباب المؤمنين" كتنظيم قتالي عسكري، وتدريباً بدأت جماعة الحوثي تظهر مظاهر ثقافية وفلكلورية لم يعهدها المجتمع اليمني، كان أبرزها الاحتفال بيوم الغدير، ومناسبات ولادة آل البيت، فضلاً عن تنظيم مسيرات عاشوراء في أواخر عام 2000م، تبنت الحركة الحوثية شعارها، "الصراخ": "الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة اليهود، النصر للإسلام".

للتوسع ينظر: يوسف المعمري، قراءة مفصلة في الاستراتيجية العامة لجماعة الحوثي، مركز بينون للدراسات والبحوث، بلا تاريخ، شوهدي في: 2025/3/21.

⁹⁴ يُقدر مجمل القتلى في أحداث ذات صلة بالثورة اليمنية بـ 2195 من المدنيين والعسكريين والمسلحين بين فبراير وأغسطس 2011م. يُنظر: 2011 الحالة اليمنية خلال الثورة: أكثر من ألفي قتيل وتراجع للثارات القبلية وتوازن عسكري، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2011/9/20، شوهدي في: 2025/3/22.

⁹⁵ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2014 لعام 2011، الأمم المتحدة، شوهدي في: 2025/3/20.

⁹⁶ يُنظر: يوسف حمود: 10 أعوام على تنحي صالح.. ماذا حققت المبادرة الخليجية في اليمن؟ الخليج أون لاين، 2021/11/22، شوهدي في 2025/3/19.

بذلك بدأت مرحلة انتقالية في اليمن لم تستمر طويلاً حتى انزلت البلاد في نزاع مسلح شامل، فمع تصاعد سوء سمعة الأطراف التي تقاسمت الحكم في المرحلة الانتقالية، بسبب ضعف مؤسسات الدولة وانعدام الثقة تجاه إدارة المرحلة الانتقالية خصوصاً من القوى المحسوبة على حراك 2011م، تشكل تحالف بين أعداء الأمم "صالح-الحوثي" وانقضا معاً عسكرياً على العملية الانتقالية في: 2014/9/21 عبر اجتياح العاصمة صنعاء، وبذلك انتهت المرحلة السابقة ونسفت المبادرة الخليجية وخاصة بعد قيام الحوثيين بإعلان دستوري في شباط 2015م وهو ما تبعه إعلان السعودية لعملية "عاصفة الحزم"، لتدخل البلاد في نزاع مسلح شامل وتشهد تحالفات وصراعات جديدة للقوى العسكرية المنتشرة، ورغم أن المشهد كان معقداً بشدة يمكن لنا تتبع أبرز المحطات في التجربة اليمنية وفق ما يلي:

- **الاشتراطات السياسية المعوّقة للعدالة الانتقالية:** جاءت أولى العثرات في مسار العدالة الانتقالية عبر إصدار القانون رقم (1) للعام 2012م المتعلق بمنح الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية، وهو ما شكّل عملياً حصانة للرئيس "صالح" وأركان نظامه من المساءلة عن الجرائم ذات الطبيعة السياسية، التي تشمل قتل المتظاهرين أثناء الثورة⁹⁷.
 - **التوازنات السياسية التي عاقت اكتمال الإطار القانوني للعدالة الانتقالية في اليمن ثم أدت إلى انهياره:** بعد إقرار قانون الحصانة السابق حصل ضغط حقوقي وشعبي من أجل إقرار قانون شامل للعدالة الانتقالية في اليمن، وبعد مسودات ومقترحات من الطرفين الشريكين في الحكم "أحزاب اللقاء المشترك" و"حزب المؤتمر الشعبي" صاحب الأغلبية في البرلمان وهو حزب "صالح" قدّم رئيس الجمهورية الانتقالي عام 2012م إلى مجلس النواب اليمني مشروع القانون لنقاشه⁹⁸؛ وهو ما لم يقبله أنصار "صالح"، وفي الوقت نفسه لم يلبّ تطلعات الضحايا والمنظمات الحقوقية لأنه يتجاهل المساءلة⁹⁹.
- في مطلع عام 2014م صدرت وثيقة نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، وتضمّنت في أحد أبرز محاورها ملف العدالة الانتقالية؛ إذ جاء فيها الدعوة لتأسيس هيئة لاسترداد الأراضي المنهوبة بسبب سوء استخدام السلطة، وإصدار قانون وهيئة للعدالة الانتقالية والمصالحة، وإجراء إصلاح مؤسساتي بما يحول دون انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان، والكشف عن مصير المختفين قسراً¹⁰⁰. ليأتي مشروع دستور 2014 متضمناً نقاطاً

⁹⁷ يُنظر: قانون الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية اليمني: خرق الالتزامات الدولية، منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى 2012.

⁹⁸ تضمن مشروع القانون في المادة رقم 5 إنشاء هيئة مستقلة تسمى (هيئة الإنصاف والمصالحة)، تهدف إلى إجراء مصالحة وطنية بين أفراد المجتمع اليمني وإنصاف وتعويض وجبر ضرر من انتهكت حقوقهم أو عانوا من تلك الصراعات أو ورثتهم، على أن تُشكل الهيئة من أحد عشر فرداً على ألا تقل نسبة النساء عن 30%.

يُنظر: أمجد الحبيشي، يمن برس ينشر مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية المعدل، 2012/12/14، شوهد في: 2025/3/22.

⁹⁹ يُنظر: جدل واسع في اليمن بشأن قانون المصالحة الوطنية، مركز الاتحاد للأخبار، 2013/1/8، شوهد في: 2025/3/22.

¹⁰⁰ للتوسع يُنظر: عادل الشرجي، وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، الراحون والخاسرون وإمكانية التطبيق، سياسات عربية، آذار، 2014.

تفصيلية في مسار العدالة الانتقالية، من قبيل التأكيد على أهمية كشف حقائق الانتهاكات، وتحديد مهلة 3 أشهر لإصدار قانون العدالة الانتقالية، وإنشاء هيئة للعدالة الانتقالية، وهيئة وطنية لاسترداد الأموال المنهوبة¹⁰¹. من جانب آخر وخلال هذه الفترة تم تشكيل بعض اللجان الرسمية في قضايا محددة، كالأراضي في المحافظات الجنوبية، ولجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين، وصندوق رعاية أسر شهداء وجرحى ثورة 11 شباط، وصندوق تعويض ضحايا حقوق الإنسان في حرب 1994م، وحروب صعدة؛ إلا أن كل هذه الخطوات انهارت عملياً مع انقلاب الحوثي في أيلول 2014¹⁰².

لتقوم وزارة الشؤون القانونية في مرحلة لاحقة بالعمل على إعداد مشروع قانون عدالة انتقالية جديد، من خلال ورشات تشاورية مع برامج أممية وأصحاب مصلحة آخرين¹⁰³؛ لكن المشروع كسابقه لم يتحول إلى قانون بسبب الظروف السياسية والأمنية في البلاد.

- **اقتصار العدالة الانتقالية على الإجراءات التحضيرية والمساندة:** دولياً جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2140 لعام 2014 يدعو الحكومة اليمنية لسنّ قانون للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني¹⁰⁴، كما أنشأت الأمم المتحدة فريق الخبراء البارزين (GEE) أواخر عام 2017 لإجراء معاينة شاملة لجميع الانتهاكات المزعوم ارتكابها منذ عام 2014 وتحديد المسؤولين عنها. ورغم أهمية تقريرها النهائي في مناقشات مجلس الأمن حول المسألة جاء القرار الأممي بعدم تجديد ولاية الفريق في عام 2021، ويمكن تفسير ذلك بتركيز المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن على تسوية شاملة للنزاع، وبدأ يتلاشى حضور قضية العدالة الانتقالية في اليمن؛ حيث لم يعد يُشار إليها بشكل واسع من قبل الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن الدولي¹⁰⁵.
- كما شهد المجتمع المدني اليمني نشاطاً كبيراً في شتى المجالات، وفي جوهرها جاءت قضايا العدالة والمصالحة رغم نشاطها في بيئة شديدة التعقيد والخطورة؛ حيث تتعرض لانتهاكات متعددة، لكنها لم تتوقف عن رصد وتوثيق الانتهاكات التي تُرتكب ضد المدنيين، ودعم مسار المصالحات المحلية، وإطلاق رؤيتها حول متطلبات تحقيق استقرار في اليمن وقطيعة مع الانتهاكات، كما فعلت في "إعلان اليمن للعدالة والمصالحة"¹⁰⁶.

¹⁰¹ يُنظر: المواد 432 إلى 437 من مشروع الدستور اليمني لعام 2015، شوهد في: 2025/3/21.

¹⁰² محمد الشويطر، مرجع سابق: ص. 10.

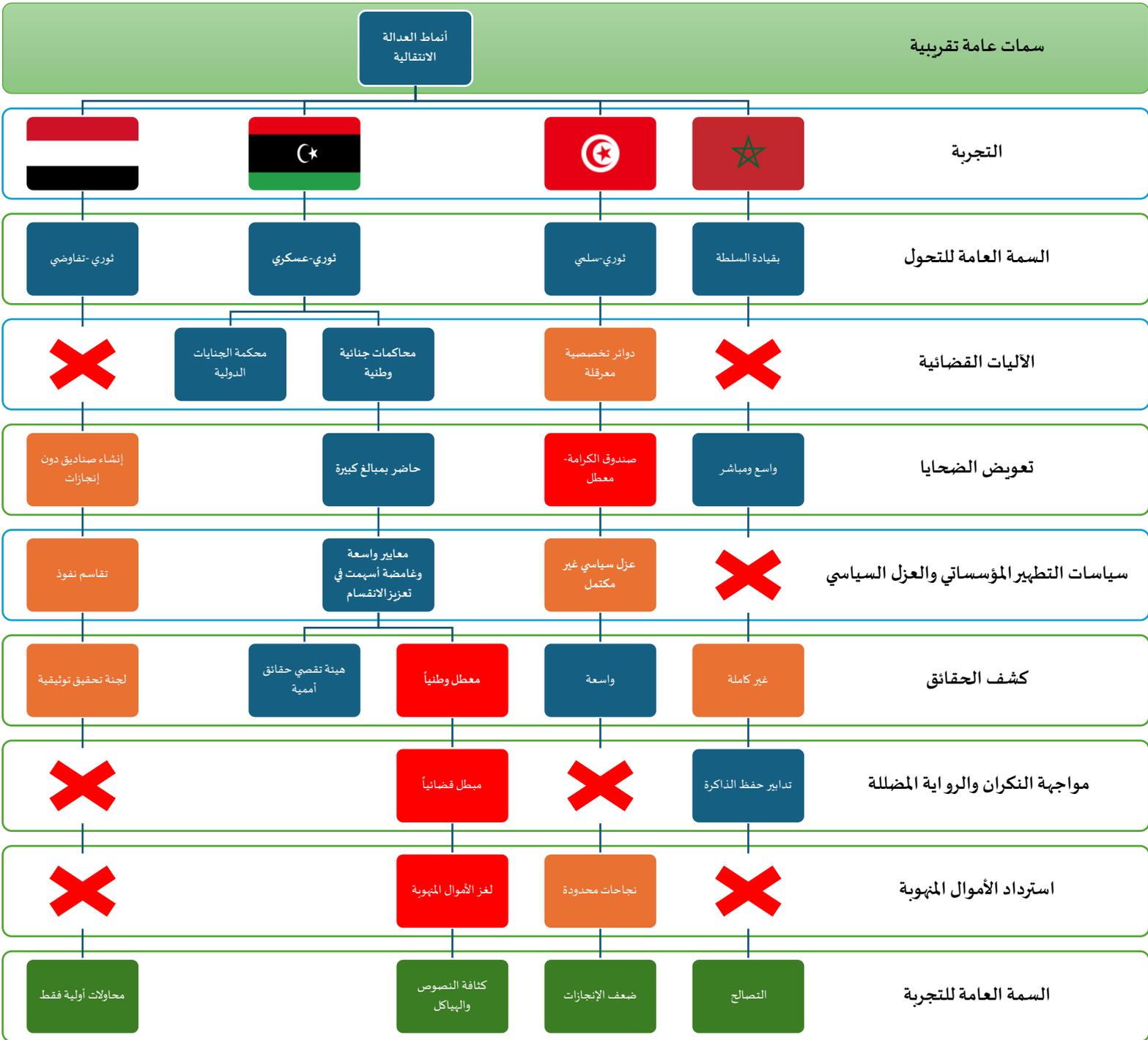
¹⁰³ يُنظر: عام/ بدء ورشة عمل حول مشروع قانون العدالة الانتقالية في اليمن، وكالة الأنباء السعودية، 2014/5/6، شوهد في: 2025/3/22.

¹⁰⁴ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2140 لعام 2014، الأمم المتحدة، شوهد في: 2025/3/20.

¹⁰⁵ مارتا منديز، يزيد الجداوي، إشراك الضحايا في عملية صنع السلام والعدالة الانتقالية في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2024/3/24: ص. 18.

¹⁰⁶ منظمات حقوقية: السلام في اليمن لا يتحقق من دون مطلب العدالة الانتقالية، درج، 2025/1/22، وإعلان اليمن للعدالة والمصالحة، عدالة اليمن، تموز 2023، شوهد في: 2025/3/22.

تُظهر التجربة اليمنية أنه رغم حصول انتقال عبر نموذج تفاوضي للسلطة بعد انطلاق ثورة شعبية، وعدم إطلاق عمليات مساءلة عن الانتهاكات وتقديم حصانة لأركان النظام السابق، والمضي بخطوات حوارية طويلة، وذلك على العكس تماماً من الحالة الليبية القائمة على انتقال ثوري عسكري وعملية اقتصاص من النظام السابق وأركانه تُظهر أن النتائج جاءت متشابهة لجهة الانقلاب على العملية الانتقالية وتعطيل الخطوات الأولى في العدالة الانتقالية، وانزلاق البلاد في حالة أشد قسوة من حيث الانتهاكات رغم حرص مؤتمر الحوار ومشروع الدستور على التأسيس الشامل للعدالة الانتقالية؛ فقد أسهم وجود السلاح والانقسامات الداخلية والتدخلات الإقليمية في تلاشي الأمل في معالجة انتهاكات الماضي، وأما المساعي بوقف الانتهاكات الجديدة_ حتى الآن_ فيبدو أن مسار تحقيق العدالة والسلام في اليمن، والموازنة بينهما لا يزال طويلاً ومعقداً.



شكل رقم (5) يقارن بين المرتكزات الأساسية للعدالة الانتقالية في التجارب العربية

خامساً: ما يُستفاد من التجارب المختلفة في الحالة السورية:

يؤكد استقرار التجارب العربية المختلفة وجود تنوع كبير في مسارات العدالة الانتقالية ومنطلقات تقييم نجاحاتها أو فجواتها أو استمرارها، قبل أن يفرض السياق الميداني نفسه مجدداً كأولوية؛ إلا أنها تكشف عن مجموعة واسعة من التقاطعات والنتائج التي يمكن الاستفادة منها في جميع التجارب اللاحقة عموماً وفي سوريا على وجه الخصوص؛ بما يخفف قدر الإمكان من التطلعات النظرية المحضة أو التوترات الناجمة عن خيبات الأمل أو المقاربات غير الواقعية.

من أبرز هذه النقاط التي يمكن استحضارها واعتبارها مساعدة في توجيه آليات التفكير الوطنية السورية لإنتاج مقاربة العدالة الانتقالية نستعرض ما يلي:

- ليس من السهولة بمكان في الدول العربية بشكل عام تحقيق غايات العدالة الانتقالية في بعدها النظري على الأقل، رغم القوة الدافعة للتغيير والاستعداد الشعبي للتضحية "عموماً"؛ حيث وقفت العوامل السياسية والاقتصادية، وفساد أو ترهل البنى الإدارية، وحجم الانتهاكات من الأنظمة السابقة ومعه عدد المتضررين عملياً من تطبيق العدالة الانتقالية بأي شكل في وجه تحقيق إنجازات جوهرية؛ ففي كل التجارب كان ثمة شرائح من الأنظمة السابقة معرّقة للمسارات، وترغب بعودة النظام السابق بطريقة ما.
- ففي سوريا التي واجهت واحداً من أشرس وأطول الأنظمة القمعية، ومع وجود التعقيدات ذات البُعد الاجتماعي من جهة وتورط معظم بنى الدولة ككل في انتهاكات النظام البائد، ووجود التدخل الإقليمي والدولي واسع النطاق؛ فإن أعمال العدالة الانتقالية عملية حساسة لا يكفي التفكير بها من بُعد قانوني محض فحسب؛ لأنها تصبح بدرجة أكبر من تجارب أخرى عملية ذات طابع سياسي واجتماعي واستراتيجي تحتاج مزيجاً مركباً وشجاعاً وواعياً بالموازنة بين متطلبات الانطلاق بالمسارات والمتطلبات للعامة المرتبطة بالاستقرار والبناء والظروف المناسبة للإنجاز.
- في التجربة الاستثنائية في المغرب تحكمت السلطة مباشرة في توجهات العدالة نحو تسويات مع الضحايا وذوهم، رغم ذلك أسهم الضغط الحقوقي والمدني والتمسك بالمعايير الدولية في الضغط على السلطة لتطبيقات أكثر إنصافاً لهذه الجهة وبطريقة لا تصل لنقطة صفرية معها، عبر تفهّم أسباب طي التدابير الأخرى في ظل استمرار السلطة ذاتها.
- لذا فرغم اختلاف السياقات يمكن الاستفادة في سوريا من بعض نجاحات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب في جبر ضرر الضحايا رغم إشكالية الواقع الاقتصادي السوري والعدد الهائل للضحايا، خاصة تقديم الأولوية في جبر الضرر للنساء على سبيل المثال. ويمكن أيضاً التركيز على أهمية التوصل إلى حلول

وسطية منطقية بين الحالتين المثالية والواقعية؛ فقد سمحت قلة عدد الانتهاكات والضحايا في المغرب -قياساً على سوريا- مع وجود سلطة مستقرة بعملية جبر ضرر مباشرة بعد مضي فترات طويلة من التحقق، ولكن مسار جبر الضرر في سوريا من المرجح أن يكون طويلاً وفي أضيق الحدود نتيجة العوامل المعاكسة؛ لكثرة عدد الانتهاكات، ولهشاشة الأوضاع العامة وضعف الموارد الاقتصادية.

- كان للتردد في العزل السياسي في تونس -كما في اليمن- والتوجه نحو التوافق مع القوى السياسية المحسوبة على النظام السابق، أو التي تحمل روحه عموماً على حساب التقدم الجريء في تطبيق العدالة أثر كبير في تغيير المشهد السياسي العام وإفراغ إنجازات هيئة الحقيقة والكرامة من مضامينها، كما أدى الالتفات إلى تحديات الواقع على حساب إحداث القطيعة الفعلية مع إرث الماضي في تونس إلى المساهمة في إعادة إنتاج نظام استبدادي لم يتردد بدوره في ممارسة انتقام واسع.

لذا فإن الخطوة الأساسية في سوريا التي جاءت عبر حلّ حزب البعث وأحزاب الرديفة عملياً -أي: أحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية"- تُعد خطوة أساسية مهمة، لكنها غير كافية؛ إذ يتطلب المضي الجدي بتطهير الحياة السياسية السورية القادمة من أركان نظام الأسد البائد -من غير العسكريين والأمنيين- بوصفها قوى تسعى لإفراغ مسارات العدالة الانتقالية من جوهرها، والقيام بخطوات جزئية بالعزل السياسي على مستوى الأفراد داخل هذه المنظومة السياسية ولكن بمعايير محددة وعادلة ولفترة زمنية مناسبة تتناسب مع المسار الطويل المتوقع للعدالة الانتقالية في سوريا في ضوء تجارب دولية عديدة.

- تُظهر تجربة تونس أنه رغم قوة المجتمع المدني ووجود دعم تقني دولي وفعالية الحوارات الوطنية والمجتمعية، ورغم قوة المسار الإجرائي لإنتاج قانون شامل للعدالة الانتقالية "نسبياً" الذي قادته وزارة العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان عبر لجنة مشتركة لهذا الغرض؛ أنّ تشعّب المسارات والنصوص والهيكل المعنية بالعدالة الانتقالية لم يشكّل بحدّ ذاته ضماناً لتحقيق إنجازات، بل على العكس كان ما سبق من أسباب محدودية الإنجاز عملياً.

على ذات النحو تُظهر التجربة الليبية أنه رغم السيولة التشريعية وتعدّد الهياكل فيما يتعلق بمسارات العدالة الانتقالية أنّ الفوضى الأمنية، وضعف المؤسسات العامة، وغياب التوافق المؤثر بين القوى الرئيسية، وتشتت النخب أدى ذلك كله إلى مستوى إنجاز محدود جداً، حتى قبل حصول الثورة المضادة وانقسام السلطة والجغرافيا.

كما ذهبت الدول العربية الأربع إلى الاعتماد على هيكل هيئة حقيقة رغم تعدد المسميات واختلاف مستوى التطبيق أو الاستمرار؛ حيث كانت (هيئة الإنصاف والمصالحة) في المغرب، و(هيئة الحقيقة والكرامة في تونس)،

و(هيئة تقصي الحقائق والمصالحة) في ليبيا، و(هيئة العدالة الانتقالية) غير المفعله و(اللجنة الوطنية للتحقيق) في اليمن؛ وفي جميع تلك الحالات كانت الهيئات وليدة للقانون، وليس العكس.

بناءً عليه: في سوريا ومع سيولة الأفكار والطروحات والتوصيات حول التشريعات أو إنشاء لجان وهيكل عديدة.. إلخ فإنّ مخاطر التشتت والضياع يجب أن تكون حاضرة في الأذهان أيضاً؛ ولذا فإنّ الإجراءات التمهيدية تكون مطلوبة ومناسبة إذا كان لها أهداف واضحة وتساعد في إنتاج المسار بدلاً من تشتيته، مثل: الحجز على الأموال، والتأسيس لتتبع الأموال المنهوبة، واعتقال كبار المجرمين كرؤساء الأجهزة الأمنية وأقسام التحقيق فيما.. إلخ.

مقابل ذلك تبدو الحاجة ماسة حالياً للمساعدة في تشكيل "هيئة العدالة الانتقالية" بناءً على المادة 49 من الإعلان الدستوري، وبما أنه ليس واضحاً من حيث المبدأ إذا كانت هذه الهيئة التي نصّ عليها ستكون بمثابة "هيئة حقيقة سورية"، أي أنها من سيباشر العمل في الآليات غير القضائية على الأقل، كالتحقيق وكشف الحقائق و اقتراح خطط جبر الضرر.. إلخ، أو أنها ستكون هيكلية أكثر استقلالية من فكرة الوزارة وتتولى عملية إعداد مقترح قانون للعدالة الانتقالية والمساهمة في الآليات الأخرى؛ فإنّ تشكيل الهيئة وفق التصور الأول وهو المرجح يتطلب بدوره تأجيل التشكيل حتى إقرار قانون العدالة الانتقالية الذي يحتاج مساراً تشاورياً خاصاً ومعتمداً يمكن أن تقوده وزارة العدل تشاركياً مع منظمات وشخصيات حقوقية ومدنية، أو عبر وزارة حقوق الإنسان في حال إنشائها في سوريا.

• تبدو السمة العامة للتجارب العربية هي الإفلات من العقاب بأساليب متعددة؛ كالتوجه نحو المصالحة فقط كالمغرب، أو الفشل العملي لقوة المنظومة السابقة كتونس، أو استخدام قوانين عفو كلياً بغض النظر عن اتجاهها، أو قانون الحصانة كثمن تفاوضي كاليمن؛ رغم ذلك لم يكن التساهل في المساءلة في ثلاث حالات ثمناً كافياً لتحقيق الاستقرار، أما عملياً تصبح عملية المساءلة لأركان الأنظمة السابقة أكثر صعوبة مع تراكم مجموعة من الانتهاكات الجديدة تصبح محطّ اهتمام.

في سوريا ومع استخدام أسلوب التسوية نمطاً يقترب من أسلوب العفو العام في ظروف عسكرية يمكن اعتباره أمراً مفهوماً للسماح بتسهيل إسقاط النظام البائد أصلاً، أو التوصل إلى اتفاق يوحد سوريا كحالة قوات سوريا الديمقراطية "قسد"؛ ولكن من جانب آخر فإن ذلك يجب ألا يمنع من التركيز على المساءلة القضائية لكبار مجرمي نظام الأسد كما أسس الإعلان الدستوري، ومن البحث في آليات تمنع الإفلات من العقاب بطرق عملية، وإن كانت بعيدة عن المنطق الجنائي التقليدي (الحبس والسجن.. إلخ)؛ شريطة أن

تكفل الإنصاف للضحايا، كالتعويض المباشر وكشف الحقائق، وهو ما حصل بشكل عام في مقاربات غير تقليدية في جنوب أفريقيا ورواندا عبر نموذج المحاكم الشعبية "الجاكاكا".

وهذا ما يكفل التأسيس ل ضمانات عدم التكرار، ويسهم في تسوية ملفات الماضي، بما لا يعرقل الحاضر والمستقبل. وبناءً على تلك المقاربة يمكن النقاش بشكل مستقل ومكثف حول الآليات المناسبة مع السياق السوري وإرثه الحضاري، كالقيم المجتمعية والموروث الديني والعشائري.. إلخ.

- في البُعد المالي تُظهر التجارب الأربع عدم وجود نجاحات في استرداد الأموال المنهوبة أو تحقيق إنجازات في الأبعاد الاقتصادية للعدالة الانتقالية الأوسع مدى؛ وبذلك فإن الأثر المالي للانتهاكات استمر في حضوره طويلاً، أي أن المنظومات المستفيدة مالياً من أنظمة الاستبداد استمرت في مراكزها المالية القوية، أما في قضايا التعويض وجبر الضرر فإن الوضع المستقر مالياً سمح بتطبيقات عملية للتعويض في المغرب وليبيا (مرحلة ما قبل الانقسام)، في حين جاءت مسارات التعويض هزيلة في تونس وغير منطلقة في اليمن (مرحلة ما قبل الانقسام).

- في البُعد المرتبط بتطهير الحياة السياسية والاقتصادية من الفساد فكان التقصير واضح الأثر؛ حيث أدى عدم إنجاز المصالحة الاقتصادية -بمعنى التسويات لصالح الخزينة العامة وفق قانون العدالة الانتقالية بين السلطة العامة والمستفيدين من إرث الاستبداد والفساد- إلى استمرار تداول حجم من الأموال في الحياة العامة مصدرها الفساد، كما أسهم غياب العزل السياسي والتطهير المؤسسي في المغرب وتونس واليمن أو التطبيق بشكل غير حكيم في ليبيا إلى فجوات وإشكالات مستقبلية.

بناءً عليه فإن الحالة السورية التي شهدت أنماطاً واسعة من العلاقة بين المالي والسياسي والانتهاكات خلال عقود من النظام الاستبدادي، وهو ما ازداد بشكل كبير خلال سنوات الثورة وأدى إلى تشكيل نخب مالية مستفيدة من الظروف العامة، بما فيها أدوات السلطة العامة كقرارات وممارسات؛ يأتي المضيّ بجرأة في تطهير الحياة السياسية والاقتصادية في جوهر التغيير الحقيقي المأمول، ومع التعقيدات القانونية والعملية واحتمالية التفكير بالآليات الجنائية الحديثة للمصالحة الاقتصادية فإن ضبط العملية بقواعد محددة و"إظهار العار الأخلاقي بوضوح" أمرٌ في غاية الأهمية.

- تُظهر تجارب الدول العربية غير المكتملة (ليبيا واليمن) أولوية توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية وقدرة السلطات الانتقالية على احتكار القوة بالتوازي أو حتى كشرط تأسيسي لإطلاق مسارات عدالة انتقالية حقيقية، لاسيما على صعيد المساءلة بأشكالها؛ لأن استمرار القوى خارج منظومة الدولة عامل أساسي في إغراء التدخل الخارجي، وتسهيل آثاره في الانقلاب على العملية الانتقالية ككل، وحينها تغدو جهود العدالة الانتقالية مجرد عملية من دون جدوى.

فمع تعقيد المشهد السوري، ووجود قوى عسكرية متعددة لم تندمج بشكل كامل داخل وزارة الدفاع، ووجود قوى عسكرية أخرى رافضة عملياً للاندماج والمجلس العسكري في السويداء والقوى المحلية المسلحة، فضلاً عن الهجمات الواسعة لمسلحي "الفلول"؛ فإن الشرط اللازم غير الكافي لإطلاق مسار عدالة انتقالية سورية بشكل جدّي ما زال غير متحقق في سوريا.

- في جميع التجارب كان صوت المجتمع المدني_ خاصة المنظمات الحقوقية_ حاضراً في الضغط لإطلاق المسار ومساندته؛ إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتحقيق نجاحات وإنجازات، باستثناء المغرب؛ حيث أدى الضغط على السلطة للتحويل من هيئة التحكيم المستقلة إلى هيئة الانصاف والمصالحة مع التغيرات الموضوعية المحددة في إطار وضعته السلطة عملياً. في حين بقي المجتمع المدني في ليبيا واليمن يسعى لمقاربات صعبة توازي متطلبات السلام والعدالة، في حين كان المجتمع المدني الأكثر قوة وتأثيراً في حالة تونس يمكن اعتباره خليطاً بين الإيجابي والسلبى؛ حيث لم تكن تنظيماته معزولة عن الانقسام الأيدلوجي وأثر التمويل الخارجي والمحلي، وأسهم بشكل عام في تعقيد التجربة التونسية وتشعبها.

يُستفاد مما سبق للحالة السورية التي تقترب من حيث نمو دور المجتمع المدني_ إن صح التعبير_ من الحالة التونسية أن أدواره قد تكون مزيجاً من العوامل الإيجابية والسلبية معاً؛ وعليه فمن الضروري عزل الأيدلوجيا وتأثير المانحين قدر الإمكان عن طريقة تعاطي المجتمع المدني مع مسار العدالة الانتقالية، بحيث يركز على معايير الخطوات؛ ليس فقط بالمبادئ الحقوقية والأممية المعيارية، وإنما بمنطق الواقع والمكاسب الاستراتيجية طويلة المدى.

- في الحالة الليبية، وفي الحالة اليمنية بشكل عام لعب البُعد العشائري والقبلي دوراً سلبياً في مسار المساءلة وتشويش مسار العدالة الانتقالية ككل، ومع وجود شبكات اجتماعية تقليدية في سوريا فإن تغليب معيار الانتماءات الضيقة قد يلعب دوراً في تعطيل المساءلة؛ وهذا ما يمكن أن يمتد للشبكات الأكبر على أساس دوائر طائفية تتضامن ضد مساءلة أعضائها، وتحويل ذلك إلى حالة طائفية عامة مستنفرة للهويات؛ وهذا ما يتطلب بدوره حساسية عالية في طريقة الخطاب والنهج لمؤسسات إنفاذ القانون ووعياً وطنياً يُعلي المصلحة الوطنية وحقوق الضحايا على أي معيار آخر.

المعوقات	مقترحات تذليلها في الحالة السورية
دور النخب والقوى المدنية والأهلية في التشويش على مسارات العدالة الانتقالية وإفراغها من مضمونها.	بناء الخطاب السياسي والحقوقى والإعلامي القائم على العقلانية. السعي لبناء أرضية مشتركة لأكبر قدر ممكن بين النخب السورية والابتعاد عن تقديم الدعم لمرتكبي الجرائم للإفلات من العقاب على أسس دون وطنية.
ارتكاب انتهاكات جديدة يزيد من تعقيد مهمة معالجة انتهاكات الماضي.	وعي القوى والأفراد التي تطالب بالعدالة الانتقالية أنّ تكرار أنماط الانتهاكات يسهم في إفلات المجرمين السابقين من العقاب.
استمرار فوضى السلاح والقوى العسكرية المحلية يؤدي إلى منع أية مسارات جديدة للعدالة.	تحقيق حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمني في سوريا كشرط لازم لمسار عدالة انتقالية متكامل؛ ولكن ذلك لا يمنع من العمل على الإجراءات الأساسية والتمهيد لإطلاق المسار.
من الصعوبة العمل على آليات قضائية واسعة وسريعة لمرتكبي الجرائم والانتهاكات.	التخلي عن الشروط التعجيزية في مقاربة العدالة الانتقالية السورية المبنية على منطلقات صلبة نظرية محضة.
كلما ازدادت التدخلات الخارجية ازداد تعقيد ملف العدالة الانتقالية، والعكس صحيح.	الموازنة بين إنتاج مقاربة سورية والمضي بها بدعم دولي، وتدويل المسار ككل.
النهج التصالحي مع أركان الأنظمة السابقة وقواها السياسية والعسكرية قد يفتح الباب لإعادة تركيز القوى والانتقال على المسارات.	التمييز بين عملية المصالحة المطلوبة بالتوازي مع العدالة المطلوب إنجازها وعدم الاستسلام لابتزاز السلم الأهلي بملف العدالة في سوريا.
الضغوط الواسعة على الكوادر التي تسهم في مسارات العدالة.	تعزيز الحصانة على المستوى الشخصي لمن يتصدى لمهام جوهرية في سياق العدالة الانتقالية.
شراسة انتقام القوى المضادة للثورة في حال استعادة سيطرتها أو حتى قدرتها بإعادة التموضع، واستغلال الضعف في المراحل الانتقالية.	الوعي من السلطة والقوى الداعمة للتغير بقدرة القوى الداعمة للنظام البائد على استغلال الانقسامات في تعطيل مسارات المساءلة.
تغرق البلاد التي تشهد ثورات مضادة بموجة من الانتهاكات أكثر شراسة من الانتهاكات في مرحلة الأنظمة السابقة.	التفكير بالقضايا التي تؤسس عليها الثورات المضادة داخلياً على الأقل عند تصميم برامج العدالة الانتقالية.
بالمنطق النظري فإن جميع التجارب العربية فشلت في تحقيق القطيعة مع الماضي وتحقيق أهداف العدالة الانتقالية الكبرى.	ضرورة الوعي والتمييز بين متطلبات العدالة الانتقالية المرنة التي قد تحقق مكاسب مستقبلية أكبر من المكاسب الآنية، ومتطلبات العدالة الشكلية الصارمة التي قد يستحيل تطبيقها في السياق السوري.

العوامل الداعمة للعدالة الانتقالية	مقترحات لاستغلالها في الحالة السورية
أهمية دور النخب والقوى المدنية في إطلاق وإنجاح مسارات العدالة الانتقالية.	الخطاب السياسي والحقوقى والإعلامي القائم على العقلانية. أهمية السعي لبناء أرضية مشتركة بين النخب.
وجود كمّ كبير من المشاورات الوطنية حول مقاربة العدالة الانتقالية يحشد الرأي العام وراء إنجاح المسار.	إطلاق عملية حوارية وطنية منظمة عبر لجنة خاصة مشتركة بين السلطة العامة والمنظمات غير الحكومية لإجراء مشاورات فعالة.
تطبيق العزل السياسي بشكل دقيق وغير انتقامي يساعد في تطهير الحياة السياسية.	إصدار تشريع خاص بالعزل السياسي في سوريا.
المساءلة القضائية لكبار مرتكبي الانتهاكات تشكل ضماناً أساسياً للقطيعة مع الماضي.	المضي في إنشاء المحاكم الخاصة بمحاكمة كبار المجرمين.
المساءلة غير القضائية لمنع الإفلات من العقاب.	التفكير بالإرث القانوني والقيمي والثقافي السوري لإنتاج آلية مقبولة تراعي التحديات ومتطلبات العدالة.
إسهامات المنظمات غير الحكومية والنقابات والقوى المدنية في إطلاق مسار العدالة ودعم آلياته وتقييم مساراته.	ضمان مشاركة فاعلة ومساحة للتنظيمات المدنية في مسارات العدالة الانتقالية والرقابة عليها ودعمها.

جدول رقم 1 يوضح أبرز معوقات العدالة الانتقالية في لتجارب العربية ومقترحات تذليلها في الحالة السورية

خاتمة:

تواجه الدول عادة في المراحل الانتقالية استحقاقاً استثنائياً تفرضه ضرورة الإجابة عن سؤال رئيس، وهو: كيف يمكن التعامل مع الفضائع التي ارتكبتها النظام السابق؟ وهو ما ينطوي على آلاف التفاصيل والتحديات التي لا تتضح عادة إلا في نهاية المحاولات عبر منظومة العدالة الانتقالية؛ إلا أن التجارب العربية التي رصدتها هذه الورقة لم تكن الإشكالية الكبرى فيها بطريقة الإجابة عن هذا التساؤل، بل في جوانب أكثر تعقيداً، وهي كيف يمكن بناء دولة وتحصينها من الانقسامات الوجودية والانزلاق نحو النزاع المسلح أو إعادة إنتاج النظام مجدداً وبصورة أكثر شراسة؟

باستثناء الحالة المغربية التي كان السؤال فيها عن العلاج التصالحي الأكثر جدوى لصرخات الماضي وبما يسمح بالتحول الهادئ للمستقبل المختلف. وقد تمايزت التجارب العربية الثلاث من نظيرتها الدولية بجوانب عديدة، من أهمها: فشل محاولات المساءلة، وعمق الانقسامات السياسية التي تستعين بالقوة والخارج لفرض نفسها بدلاً من الاستسلام لفكرة التوافق، وهو ما أدى إلى مسارات غير مكتملة أو منقلب عليها كلياً، أو مسار جزئي لا ينعكس على أسس المنظومة السائدة في البلاد.

ورغم اتباع التجارب العربية أساليب تتشابه في بعض الجوانب وتختلف في جوانب أخرى بناءً على متغيرات متعددة مرتبطة بالسياق الوطني لكل دولة على حدة، وتأثراً بتراكم الجهود والخبرات الإنسانية والدولية تجربة بعد أخرى؛ فإن استمرار آلام الماضي بصور جديدة تحت مبررات مختلفة كان السمة الرئيسة.

في الحالة السورية وعلى الرغم من الاتفاق الأولي في سوريا على ضرورة التعامل مع إرث الانتهاكات - مع استثناء دعاة طي الماضي كلياً في هذا الصدد - فإن سبر التجارب العربية فضلاً عن الدولية يُظهر أهمية التعلم من الدروس المختلفة وأخذ تجارب الدول في عين الاعتبار عند إنضاج مقاربة سورية، بحيث تكون حساسة للتجربة البشرية والخصوصية السورية والظروف الراهنة والتطلعات المستقبلية. ولعل العدالة الانتقالية في سوريا - وإن سهل تأويلها نظرياً - تسير في حقل الغام بين تطلعات ملايين الضحايا المشروعة لتحقيق العدالة بأسرع وقت وتدخلات دولية وإقليمية سياسية وعسكرية، وبنى دولة مدمرة أخلاقياً وتقنياً قبل تدميرها المادي، وتحديات اقتصادية هائلة في ظل عقوبات دولية وانتشار للسلاح والقوى المسلحة ذات البعد الاجتماعي والتحالفات السياسية والمفرزات المدنية؛ وذلك كله يرجع ارتباط نجاح العدالة الانتقالية بوجود حد أدنى من الاستقرار الميداني والإرادة الداخلية للسوريين والسوريات التي تستطيع الصبر وتمتلك الوعي وتميل للتوافق على مسارات قد تتأخر طويلاً ثمارها المرضية، لكنها تشكل ضماناً للقطيعة النهائية مع إرث نظام الأسد البائد وأثاره الشاخصة في كل مناحي الحياة.

ملحق يوضح خلاصات التجارب العربية في تطبيق العدالة الانتقالية

حضور الإجراءات							السمة الرئيسة للعدالة الانتقالية	طبيعة التحول	إرث الانتهاكات	طبيعة النظام السابق	التجربة
الفكرة الجديدة في التجربة	حفظ الذاكرة الوطنية	التطهير الوظيفي والعزل السياسي	الإصلاح الدستوري والقانوني	آليات جبر الضرر	كشف الحقائق	مساءلة المتورطين جنائياً					
منع تعويضات مباشرة	متحكم به	لا يوجد	حاضرة نسبياً	حاضرة	محدود جداً	لا يوجد	لا يوجد	مصالحة مجتمعية	بقيادة النظام الملكي	نسبي	مغرب ملكي استبدادي
قانون شامل للعدالة الانتقالية	جزئي	متراجع عنها	حاضرة	مشروع معطل	واسع	نسبية ومعتلة	نسبية	نجاحات نسبية	ثورة شعبية	واسع	تونسي يساري استبدادي
لا يوجد	معرقل	واسعة وموقوفة	مضطربة	واسعة	معتلة	نسبية	وطنية ودولية	سيولة تشريعية	ثورة مسلحة	واسع وعنيف	ليبي قائد الثوري
لا يوجد	لا يوجد	تقاسم نفوذ	مشاريع فقط	مشروع معطل	توثيقية	لا يوجد	لا يوجد	محاولات أولية	ثورة شعبية -تفاوضي	واسع في محطات	يمني عائلي وقبلي

القادر

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

f  sydialogue

 www.sydialogue.org

